رابطة أهل الحديث باليمن
إصدارات المجلس العلمي للإفتاء والبحوث (١)

السَّنَنُ الأَبْيَنُ

فِي تَصْحِيْحِ حَدِيْثِ عَدَن أَبْيَن

والردُّ عَلَى مَنْ ضَعَّفَهُ

بقلم

أبي إبراهيم هشام بن فضل بن عبد الرحمن النورجي العدني

رحمه الله تعالى

مقدِّمة الشَّيخ نعمان بن عبد الكريم الوتر ـ حفظه اللّه ـ

الحمد لله، والصَّلاة، والسَّلام على رسول الله، وعلى آله، وصحبه، ومن وآلاه.

أمَّا بعد:

فقد طلب منِّي أخي وزميلي الهُمام أبو إبراهيم هشام بن فضل النَّورجي العدني – حفظه الله ، وبارك فيه، وفي علمه – النَّظر في رسالته القيِّمة **" السَّنن الأبين "**، فنظرتُ فيها نظرة المستفيد، من أخٍ، وزميل، هو أعلم منِّي في علوم الحديث، وأكثر ممارسةً لهذا الفنِّ العظيم، فوجدتُها رسالةً مفيدةً في بابها، انتهى فيها إلى صحَّة الحديث الَّذي تدور الرِّسالة حوله، ويُعَدُّ بشارةً عظيمة، وبتحقُّقه – إنْ شاء الله – سيكون عَلَمـًا جديداً من أعلام نبوَّة نبيِّنا – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –.

وقد بذل أبو إبراهيم – حفظه الله – جهداً عظيمـًا، يُقدِّره له مَن مارس هذا العلم العزيز، فللَّه درُّه، وعليه سبحانه أجره، وقد عرفته – حفظه الله – مِن قبل عشر سنوات بالجِدِّ، والاجتهاد في طلب العلم، والبحث والسَّهر في تحصيل العلم، وتقليب الكتب، أسال الله، العظيم الكريم، البرِّ، الرَّحيم، الواسع، العليم، أنْ يثبِّتني وإيَّاه على الحقِّ، والهدى، وأنْ يوفِّقنا لمواصلة المسيرة في طلب العلم، والبحث العلمي، وأنْ يرزقنا الإخلاص، ولأعمالنا القبول، إنَّه خير مسؤولٍ ومأمول.

وصلَّى الله، وبارك، على نبيِّنا محمَّدٍ، وعلى آله، وصحبه أجمعين.

كتبه / نعمان بن عبد الكريم الوتر

٢٧/ ١٠/ ١٤٢٩ هـ

مقدمة الشيخ الدكتور :

محمد بن سعيد العدني حفظه الله

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة، والسَّلام على أشرف المُرسَلين، وعلى آله، وصحبه، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

وبعد:

فقد قرأت كتاب أخي الحبيب الشَّيخ هشام بن فضل بن عبدالرَّحمن النَّورجي – رحمه الله – الموسوم بـ " السَّنَن الأبين في تصحيح حديث عدن أبين، والرَّدُّ على مَن ضعَّفه "، فألفيتُه كتابـًا أجاد فيه مؤلِّفُه، وأفاد، وبذل فيه جُهداً مشكوراً، وأثرى كتابه بجملةٍ من الفوائد الحديثيَّة الَّتي تُشَدُّ إليها الرِّحال، ولا يستغني عنها طالب علم الحديث الشَّريف.

وحقَّق المؤلِّف – رحمه الله – الحديث الوارد في فضل مدينة عدن أبين، وردَّ على مَن ضعَّفه بأسلوبٍ ماتع، لزِم فيه الأدب مع العلماء الذَّين ضعَّفوه، وبيَّن صواب ما ذهب إليه، وبُعْد ما ذهب إليه المخالِف، كُلُّ ذلك بأسلوبٍ علميٍّ رصينٍ متين، مستنداً فيه إلى قواعد أئمَّة الحديث وحُفَّاظِهِم، سالكـًا بذلك سبيلهم، مترجِمـًا لِما قالوه في واقعه العملي عند الحكم على الأحاديث.

والمؤلِّف – رحمه الله – صحِبتُه عشرات السَّنين، فوجدتُه مِثالاً في الجِدِّ،

والاجتهاد، والإكباب على طلب العلم، والاستزادة منه، لاسيَّما علم الحديث النَّبوي، مصطلحه، ورجاله، وعِلله، شعاره:

لأستسهلَنَّ الصَّعب أو أُدرِكَ المُنى فما انقادتِ الآمالُ إلَّا لصابِرِ

ولذا تميَّز بين أقرانه في معرفة هذا الفنِّ خاصَّة، وإثرائه بالأبحاث النفيسة، والَّتي من جملتها هذا الكتاب الفريد في بابه، العزيز عند طُلَّابه.

أخْلِقْ بذي الصَّبرِ أنْ يحظَى بحاجته ومُدمِنِ القرْعِ للأبوابِ أنْ يلِجَا

فجزى الله المؤلِّف خير الجزاء، على ما بذل من جُهدٍ وعناء، وطيَّب ثراه، وجمعنا به في الفردوس الأعلى مع النبيِّين، والصِّدِّيقين، والشُّهداء، والصَّالحين.

كتبه: د/ أبو عبدالله محمَّد بن سعيد بن موسى العدني

٢/ رمضان/ ١٤٤٢هـ

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

المقدمة

الحمد لله الذي فضَّل بعض خلقه على بعض، حتَّى في الأمكنة وبقاع الأرض، والصَّلاة، والسَّلام على سيِّد الأولين والآخِرين، نبيِّنا محمَّدٍ وآله، وصحبه الَّذين حُبُّهم إيمان، وبُغْضُهُم رفْض، وعلى مَن اتَّبعهم بإحسان، وسار على هديهم إلى يوم العرض.

أمَّا بعد:

فلا يخفى على أحدٍ أنَّ سنَّة النَّبيِّ - صلَّى الله علية وسلَّم - شمَلت نواحي الحياة كلِّها عقيدةً، وتشريعًا، وأخلاقًا، وفضائل؛ إذ لم يتْرُك شيئًا إلَّا وأعطانا منه علمًا.

واقتضت حكمة الله -عَزَّوَجَلَّ - أنْ يُفاضل بين الأمم، والأجناس، وبين الأزمنة، والأمكنة؛ ورتَّب على ذلك أحكامًا وسُنَنًا؛ ومِن بين الأمكنة الَّتي فازت بحظٍّ مِن هذا **" مدينة عدن"**، وهي من بلاد اليمن الميمون.

ولمَّا كان معلومًا لدى المتخصِّصين أنَّ مجرَّد وجود حديثٍ ما في كُتُب السَّنَّة خارج الصَّحيحين، غيرُ كافٍ في نسبته إلى رسول الله - صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ - حتَّى يُتحقَّقَ مِن صحَّة ذلك، حسب قواعد علم الحديث الَّتي وضعها المُحدِّثون - رَحِمَهُمُٱللَّهُ - على مرِّ الدُّهور، وكرِّ العصور؛ سواءً أكان ذلك في الأحكام، - أم في الفضائل؛ حتَّى لا يُتَقوَّل على رسول الله - صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ - ما لم يَقلُه.

ولِما اعتاده المتأخِّرون مِن المحدِّثين، والمؤرِّخين مِن ذكر أحاديث الفضائل، من

غير تبيينٍ لحالها، تساهلاً منهم، لا سيَّما ما كان منها في فضائل بلدانهم؛ كما نبَّه على ذلك أهل العلم، منهم:

شيخ الإسلام ابن تيميَّة – رَحِمَهُ ٱللَّهُ – حيث قال في كتابه قاعدة جليلة في التَّوسُّل والوسيلة(ص٨٨):- " اعتاد أكثر المتأخِّرين من المحدِّثين أنَّهم يروون ما روى به الفضائل، ويجعلون العُهْدة في ذلك على النَّاقل؛ كما هي عادَّة المصنِّفين في فضائل الأوقات والأمكنة و الأشخاص والعباد[1]. أهـ

وقال العلَّامة الشَّوكاني – رَحِمَهُ ٱللَّهُ –: وقد توسَّع المؤرِّخون في ذكر الأحاديث الباطلة في فضائل البلدان، ولاسيَّما بلدانهم، فإنَّهم يتساهلون في ذلك غاية التَّساهل، ويذكرون الموضوع ولا ينبِّهون عليه ... "[2]. أهـ

ولِمَا جُبِلت عليه القلوب مِن حبِّ الأوطان والشَّغَف بالمنشأ، وبالإضافة إلى أنَّ بيان خطأ مَن أخطأ مِن العلماء، وكبار طلبة العلم، مع أدب الخطاب، مِن النَّصيحة؛ إذ لا يرتاب ذو علمٍ مِن أنَّ بيان ما أخطأ فيه مَن قبلنا مِن الأئمَّة، وكبراء شيوخنا؛ أنَّ فاعله محسنٌ مصيب؛ لأنَّه بذلك موَدٍّ حقَّ الله، وحقَّ العلم وأهله؛ وحقَّ أولئك الأئمَّة أنفسهم؛ فإنَّهم إنَّما أرادوا بيان الحق، والصَّواب، فإذا أخطأ أحدهم، كان ذلك نقيض ما قصد وأحب، فالتَّنبيه على أخطائه؛ ليرجع الأمر إلى ما قصده وأحبَّه، مِن حقِّ كلِّ من له حقٌّ عليه.

---

(١) وينظر نحو هذا الكلام لشيخ الإسلام في مجموع الفتاوى(١/٢٥٠-٢٥١)، ومنهاج السُّنَّة(٧/٣٨-٣٩).

(٢) الفوائد المجموعة(ص٤٣٦) بتحقيق العلَّامة المعلِّمي اليماني.

وقال الحافظ الذَّهبي – رَحِمَهُ ٱللَّهُ –: " وما زال العلماء قديماً وحديثاً يرُدُّ بعضهم على بعض في البحث، والتَّواليف، وبمثل ذلك يتفقَّه العالم، و تتبرهن له المشكلات، ولكنْ في زماننا قد يُعاقَب الفقيه إذا اعتنى بذلك؛ لسوء نيَّته، ولطلبه للظُّهور، و التَّكثُّر، فيقوم عليه قضاةٌ وأضداد، نسأل الله حسن الخاتمة، وإخلاص العمل"[1].

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي – رَحِمَهُ ٱللَّهُ –: " فردُّ المقالات الضَّعيفة، وتبيين الحقِّ في خلافها بالأدلَّة الشَّرعيَّة، ليس هو ممّا يكرهه أولئك العلماء، بل مِمَّا يُحبُّونه، ويمدحون فاعله، ويُثنون عليه، فلا يكون داخلا في باب الغيبة بالكليَّة[2]، فلو فرض أنَّ أحداً يكره إظهار خطئه المخالف للحق، فلا عبرة بكراهته لذلك، فإنَّ كراهة إظهار الحقِّ إذا كان مخالفاً لقول الرَّجل، ليس من الخصال المحمودة، بل الواجب على المسلم أنْ يُحبَّ ظهور الحق، ومعرفة المسلمين له، سواءً كان ذلك في موافقته، أو مخالفته.

---

(١) السِّير(١٢/٥٠٠-٥٠١).

(٢) وقال ابن قتيبة في مقدمة كتابه" إصلاح غلط أبي عبيد "(صـ٤٦-٤٧):" وقد يظُنُّ مَن لا يعلم من النَّاس، ولا يضع الأمور مواضعها، أنَّ هذا اغتيابٌ للعلماء، وطعنٌ على السَّلف، وذكرٌ للموتى، وكان يقال: " أُعْفُ عن ذي قبر "، وليس ذلك كما ظنَّ؛ لأنَّ الغيبة سَبُّ النَّاس بلئيم الأخلاق، وذكرهم بالفواحش، و الشَّائنات، وهذا هو الأمر العظيم المشبَّه بأكل اللُّحوم الميِّتة، فأمَّا هفوةٌ في حرف، أو زلَّةٌ في معنى، أو إغفال، أو وهم، ونسيان، فمعاذ الله أنْ يكون هذا من ذلك الباب، أو أنْ يكون له مشاكلاً، أو مقارباً، وأنْ يكون المنبّه عليه آثماً، بل يكون مأجوراً عند الله مشكوراً عند عباده الصَّالحين، الَّذين لا يميل بهم هوى، ولا تدخلهم عصبيَّة، ولا يجمعهم على الباطل تحزُّب، ولا يلفتهم عن استبانة الحق حاسد ؛ وقد كنّا زمناً نعتذر من الجهل، فقد صرنا الآن نحتاج إلى الاعتذار من العلم، وكنَّا نؤمّل شكر النَّاس بالتَّنبيه والدَّلالة، فصرنا نرضى بالسَّلامة، وليس هذا بعجيب مع انقلاب الأحوال ، ولا يُنكر مع تغيُّر الزَّمان؛ وفي الله خلف، والله المستعان ". إ هـ

وهذا من النَّصيحة لله، و لكتابه، ورسوله، ولدينه، وأئمَّة المسلمين، وعامتهم؛ وذلك هو الدِّين كما أخبر به النَّبيُّ - صلَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

و أمَّا بيان خطأ مَن أخطأ مِن العلماء قَبْلَه إذا تَأدَّب في الخطاب، وأحسن في الرَّدِّ، والجواب، فلا حرج عليه، ولا لوم يتوجَّه إليه، وإنْ صدر منه من الاغترار بمقالته، فلا حرج عليه "[1]. أهـ

فلأجل ما سبق ذكره؛ قُمت ببحث هذا الحديث بحثًا موسَّعًا في هذه الرِّسالة؛ لتبيين القول الفصل فيه للسَّواد الأعظم مِن طلاب العلم، الَّذين طال جدال الكثيرين منهم حوله، هل ثبت، أم لم يثبُت؟ بما نتج عنه صحَّة الحديث، بلا ريب - إنْ شاء الله تعالى -.

وعرَّجت على بعض الإشكالات الحديثيَّة المُثارة حوله في القديم والحديث، وفصَّلت القول فيها تفصيلاً قلَّما تجده في كتابٍ جامعٍ مُفرد - فيما أحسِب -، واحدةً تلو الأخرى، في ضوء قواعد علم الحديث والرِّجال، وقواعد الرَّدِّ العلمي، والمناظرة، والَّتي تتمثَّل بإيراد كلام المُضَعِّفين للحديث بنصِّها أوَّلاً، ثمَّ التَّعرُّض لنقدها ثانيًا؛ وذلك لأنَّ الأمور تقرَّر على مبانيها، وتُفرَّع العلوم على مبادئها، والفروع مِن غير أصلٍ، كالبناء من غير أساس، والجواب مِن غير المبتدأ، كالوتَد من غير عمود، وهذا هو المذهب المرتضى عند أهل العلم.

قال العلَّامة ابن الوزير اليماني- رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: " واعلم أنَّ ترك كلام الخصم ظلمٌ له

(١) الفرق بين النَّصيحة والتَّعيير(ص١٠-١٢).

ظاهر، وحيفٌ عليه واضح؛ لأنَّه إنَّما تكلَّم ليكون كلامه موازنـًا لكلام خصمه في كفِّة الميزان الذِّهني، وموازٍ له في جولة الميدان الجدلي؛ لأنَّ المنفرد يرجَح في الميزان، و إنْ كان خفيفـًا، ويسبق في الميدان، وإنْ كان ضعيفـًا.

وهذا كلُّه إنْ كان للخصم كلامٌ يُحفظ، واختيارٌ يصحُّ أنْ يُنقَض، فمِن العدل بيان قوله، وحكاية لفظه، وأمَّا إذا لم يكن له مذهب البتَّة، وإنَّما وهم عليه في مذهبه، ورُمِي بما لم يقل به، فهذا ظلمٌ على ظلم، وظلماتٌ بعضها فوق بعض "[1] أهـ.

وسمَّيتها: " السَّنن الأبين في تصحيح حديث عدن أبين والرَّدُّ على مَن ضعَّفه ".

فيا أيُّها القارئ لهذه الرِّسالة، لك غُنْمُها، وعلى مؤلِّفها غُرْمُها، لك ثمرتها، وعليَّ تبعتُها، فما وجدت فيها من صوابٍ وحق، فاقبلْه، ولا تلتفت إلى قائله، بل انظر إلى ما قال، لا إلى مَن قال؛ وقد ذمَّ الله من يرُدُّ الحقَّ إذا جاء به مَن يُبغِضُه، ويقبله إذا قاله مَن يُحِبُّه.

هذا ولقد حاولت في التَّحقيق الاقتصار على لفظٍ موجز، ومعنىً مُكتَنز، حتَّى أجعل المكتوب بمقياس المطلوب؛ تمشِّيـًا مع المرغوب، لكنَّه أملٌ حال دونه سوءُ التَّقدير، وسُقْمُ التَّفكير، وأُحِبُّ أن أُعلِن بصوتٍ يبلغ الغاية، بأنَّني لم، ولن أبلغ في تحقيق النِّهاية، بل إذا حسَّنتُ الظنَّ، قلتُ: خطوةٌ في البداية، فلا أشُكُّ أنَّ العمل في هذه الرِّسالة في حاجةٍ إلى التَّنقيح والتَّهذيب، والتَّصحيح والتَّشذيب، وهكذا شأن المرء فيما يكتُبه، لا يكتب شيئـًا في يومه، إلَّا ويرى فيه خللاً في غَدِه، وهذا من أعظم العِبَر

(١) العواصم والقواصم(١/ ٢٣٦).

على استيلاء النَّقص على جملة البشر.

فما وجدتَ فيها من خطإٍ، فاعلم أنَّ قائلها لم يألُ جهده الإصابة، ويأبى الله إلَّا أنْ يتفرَّد بالكمال، وكما قيل:

والنَّقص في أصل الطَّبيعة كامِنٌ فبَنُو الطَّبيعة نقصُهم لا يُجْحَدُ

فإذا كان هذا شأن المرء مع ما يكتُبُه، وشأنهُ التَّقصير، فما بال ناقده، والنَّاقدُ بصير، فليتلطَّف النَّاظرُ فيه مع غضِّ النَّظَر، وليُوسِع العُذْرَ؛ إنَّ اللَّبيب مَن عَذَر.

ولستُ أُزْجيه للنَّاس بشرط البراءة مِن العيب، فإنَّ الإنسان محِلُّ النُّقصان بلا ريب، ويأبى الله العصمة لكتابٍ غير كتابه، والمُنصِف مَن اغتفر قليل خطإِ المرء، في كثير صوابه.

وفي الأخير: أسأ ل الله الكريم ربَّ العرش العظيم أنْ يرزُقني، وأهلي، وذُرِّيتي شرف نيل هذه المنقبة الَّتي صحَّ بها هذا الحديث، إنَّه وليُّ ذلك، والقادر عليه، وأنْ يجعل هذه الرِّسالة نصرةً لدينه، ودفاعـًا عن سُنَّة رسوله - صلَّى الله عليه وآله وسلَّم - ، وأنْ يدَّخِرَ لي ثوابها إلى يوم لقائه، إنَّه بكلِّ جميلٍ كفيل، وهو حسبي ونعم الوكيل، وعلى الله قصد السَّبيل.

كتبها حامداً، ومصلِّيـًا، ومسلِّمـًا:

أبو إبراهيم هشام بن فضل بن عبد الرحمن النُّورجي العدني

٢١/ شعبان/ ١٤٢٠هـ

جوال رقم:٧٧٠٨١٢٨٠٦

فصل

في التعريف "بعَدَن أبْيَن" و"أبْيَن"

قال ياقوت الحموي في معجم البلدان(٤/ ٨٩):" عَدَنُ: بالتَّحريك، وأخره نون؛ هو من قولهم عَدَنَ المكان إذا أقام به، وبذلك سُمِّيت عَدَنُ.

وقال الطَّبري: " سميت عَدَن، وأَبْيَن، بَعَدن وأَبْيَن ابنَي عدنان".

وهذا عجيبٌ، لم أر أحداً ذكر أنَّ عدنان كان له ولدٌ اسمه عَدَن، غير ما ورد في هذا الموضع.

وهي مدينةٌ مشهورةٌ على ساحل البحر الهندي، من ناحية اليمن ردئة، لا ماء بها، ولا مرعى، وشُرْبُهم مِن عينٍ بينها وبين عدن مسيرة نحو اليوم، وهو مع ذلك رديءٌ؛ إلَّا أنَّ هذا الموضع مرفأ مراكب الهند؛ والتُّجَّار يجتمعون إليه؛ لأجل ذلك فإنَّها بلدةٌ تجاريَّةٌ، وتُضاف إلى أبين، وهو مخلاف[1]، عدن مِن جملته.

---

(١) **المخلاف**: وهو كلُّ ناحيةٍ مشتملةٍ على مدنٍ وقرى، وأشهر اصطلاحاته: (الرُّستاق) لدى أهل الشَّام، (الكُور) وغيرها. ينظر معجم البلدان(١/٢٥-٢٦).

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري(٧/ ٦٥٨ – ٦٥٩): **المِخْلاف** بكسر الميم، وسكون المعجمة، وآخره فاء، هو بلغة أهل اليمن الكورة، والإقليم، والرُستاق بضم الرَّاء، وسكون المهملة بعدها مثنَّاة، وأخره قاف. إ هـ

قلت: ولليمن مخلافان علوي، وهو إلى صوب عدن، وبُعث إليه معاذ بن جبل – رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ –، وسفلي، وبعث إليه أبو موسى الأشعري – رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ –. الفتح(٦/ ٦٥٩).

واليمن قسمان تهائم، ونجود، فالتَّهائم قصبتها زبيد، ومن أهمِّ مدنها: تعز، وعدن، وظفار، والجَند، والنُّجود قصبتها صنعاء، ومن أهمِّ مدن بلادها: نجران، ومأرب، وحضرموت. ينظر: حاشية الأمصار ذوات الآثار للذهبي(ص١١٨).

وقال أبو محمَّد الحسن بن أحمد الهمداني اليمني: عدن جنوبيَّة تهاميَّة، وهي من أقدم أسواق العرب.

وساحل يُحِيط به جبلٌ، لم يكن فيه طريق، فقُطِع في الجبل بابٌ بزُبْرِ الحديد[١]، فصار لها طريقٌ إلى البر.

وموردها ماءٌ يقال له الحبق[٢]، أحساء في رملٍ، في جانب فلاة إرَمَ، وبها في ذاتها بئارٌ ملحة، وشروب.

وسُكَّانها المربون والجماجميُّون، والمربون يقال: أنَّهم من ولد هارون.

وقال أهل السِّير: سُمِّيَت بعدن بن سنان بن إبراهيم - عل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وكان أوَّل مَن نزلها، عن الزَّجاجي.

وقال ابن الكلبي: سُمِّيَت عدن بعدن بن سنان بن فيشان بن إبراهيم.

وروى عبد المنعم عن وهب أنَّ الحبشة عَبَرَتْ في سفنهم، فخرجوا في عدن، فقالوا عَدَونا، فسمِّيت بذلك، وتفسيرها خرجنا.

وبين عدن وصنعاء ثمانية وستُّون فرسخـًا.

قال عمارة بن الحسن اليمني: لاعه مدينةٌ في جبل صبر، من أعمال صنعاء، إلى جانبها قريةٌ لطيفة يقال لها عدن لاعه، وليست عدن أبين السَّاحلية، وأنا دخلت عدن

---

(١) في لسان العرب(٤/ ٣١٥): زُبْرَةُ الحديد القطعة الضَّخمة منه، والجمع زُبَرٌ قال الله تعالى ﴿ ءَاتُونِى زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ ﴾ .

(٢) في معجم ما استعجم لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي(١/٤٠٨): منهل أهل عدن، ويسمَّى الحيَّق بضمِّ الحاء، وتشديد الياء، هكذا قال الهمداني وضبط .

لاعه، وهي أوَّل موضعٍ ظهرت فيه دعوى العلويَّة في اليمن بعد المصريِّين". أ هـ

وقال ابن الأثير – رَحِمَهُ ٱللَّهُ –: " هي مدينةٌ معروفةٌ في اليمن، أُضِيفت إلى أَبْيَن، بوزن أَبْيَض، وهو رجلٌ من حِمْيَر، عَدَنَ بها: أي أقام "[(١)].

قلت: وكلُّ ما ذُكِر في أصل تسمية عدن ممَّا سبق ذكره، لم أ قِف له على دليلٍ حتَّى الآن، ولعلَّ أقرب هذه الأقوال هي الإقامة.

يدلُّ على ذلك كلام أهل اللُّغة في كتبهم في معنى عدن، ومن ذلك ما جاء في ترتيب القاموس: (عَدَنَ) بالبَلَدِ – يَعْدِنُ، ويَعْدُنُ – عَدْنـًا، وعدُونا: أقام.

وقال: عَدَنَ – مُحرَّكة – جزيرةٌ باليمن، أقام بها أبين[(٢)(٣)].

وكذا ما ذكره النَّووي في شرح مسلم[(٤)]: عدنٌ مدينةٌ معروفةٌ باليمن، قال المازني: سمِّيت عَدَنـًا من العدون وهو الإقامة؛ لأنَّ تبَّعـًا كان يحبس فيها أصحاب الجرائم.

ولعلَّ سبب اعتبار الهمداني لعدن أقدم أسواق العرب، هو وجود ذكرٍ قديمٍ لها في

---

(١) النِّهاية في غريب الحديث(٣/ ١٩٢).

(٢) ترتيب القاموس(١٧٣/٣)،

(٣) قولهم: أقام بها أبْيَن، وكذا حبس تبَّعٍ لأصحاب الجرائم فيها، وغيرهما من الأقوال يحتاج إلى دليل، ولا دليل معنا، إلَّا ما ذكرته كتب التَّاريخ من هده الأقوال، وإنَّما أوردت ذلك هنا من أجل التَّدليل على أنَّ معنى عدن هو الإقامة، وإلَّا فأقوال أهل اللُّغة كافيةٌ في ذلك، والله اعلم.

على أنَّه يمكن جمع الأقوال التَّاريخية كلَّها حسب التَّاريخ الزَّمني لكلِّ واقعة، فيكون أقام بها أبْيَن، ثمَّ أقام فيها تبَّعٌ أصحاب الجرائم حبساً لهم، وهكذا.

(٤) (٢٨/١٨).

المصادر اليونانيَّة[١].

وهي من جزيرة العرب:

قال الأصمعي: " جزيرة العرب إلى عدن أبين في الطُّول والعرض، من الأبلة إلى جدَّة[٢].

وهي مدينةٌ تقوم على شبة جزيرةٍ صخريَّةٍ بركانيَّة، تُحيط بها الجبال من ثلاث جهات(جبل شمسان) من الغرب والشَّمال، و(جبل صيرة) من الجنوب الغربي.

و المنفذ البري الوحيد إليها هو(باب عدن)، أو (باب العقبة).

وقد كانت المدينة القديمة معزولةً تقريباً بمياة البحر والجبال عن البر[٣].

أمَّا المدينة القائمة اليوم فإنَّها تتكوَّن من عدَّة مناطق، هي: كريتر، وفيها الصَّهاريج، وقلعة صيرة، المعلَّا، وفيها رصيف الميناء.

والتَّواهي، وفيها مراسي البواخر، و خور مكْسَر، وفيها المطار، والبريقة، وفيها مصافي البترول، والشَّعب، وفيها الحرم الجامعي، والشَّيخ عثمان، والمنصورة، ودار سعد، وهي مناطق سكَّانيَّة كبيرة.

---

(١) ينظر: حاشية شمس العلوم لنشوان الحميري(٤٤٠٧/٧).

(٢) معجم البلدان(٢ / ١٣٨).

(٣) وهذا الوصف ينطبق على مدينة كرينر اليوم، المتعارف على تسميتها بعدن عند أهلها، وقد دخل فيها – إلى وقت كتابة هذه الرِّسالة – ما حولها، وما ليس منها من القرى المجاورة، وهي ما تُسمَّى اليوم بالمديريَّات، حسب التَّقسيم الإداري، ومجموع هذه المديريَّات تكوّن محافظة عدن المعروفة بعدن اليوم في العالم.

وحول شبة جزيرة عدن جُزر صخريَّة أكبرها جزيرة السَّواعيه، وتقع بخليج التَّواهي، وتليها في الكبر جزيرة صيرة، ثمَّ جزيرة المدوَّرة، ثمَّ جُزُر صغيرة متناثرة[١].

وأمَّا أبْيَن: فهي بفتح الهمزة، والياء التَّحتيَّة، بينهما موحَّدة ساكنة: مِخْلافٌ مشهورٌ، يقع شمال شرق عدن، وإليه تُنسَب عَدَن، فيقال: عدن أبْيَن، للتَّمييز بينها وبين عدن لاعه.

وتقع عدن لاعه في بلاد لاعه من أعمال حجَّة، في غرب شمال صنعاء.

وعدن لاعه اليوم خرائب وأطلال، ومكانها معروف[٢]. أه

وفي معجم البلدان[٣]: مخلاف أبين هو قرب عدن، فيه حصونٌ وقلاعٌ، وبلدان.

ومخلاف لحج بالقرب من أبين، وله سواحل، وأكثر سكَّانه بنو أصبح، رهط مالك بن أنس، وغيرهم، وفيه بلدانٌ، وقرى.

قلت: وعلى هذا فلا يدخل مِخلاف أبين، مع مِخلاف عدن في فضيلة هذا الحديث؛ لأنَّ إضافة عدن إلى أبين هي إضافة مِن أجل التَّمييز، لا غير، والله أعلم.

---

(١) ينظر: معجم القبائل اليمنيَّة(١٠٢٦/٢).

(٢) ذكره الأكوع في كتابه البلدان اليمانيَّة عند يا قوت الحموي(ص ١٦).

(٣)(٦٧/٥).

فصل

تخريج طرق الحديث

" يخرج من عدن أبْيَن اثنا عشر ألفـًا، ينصرون الله ورسوله، هم خيرُ مَن بيني وبينهم ".

حديثٌ إسناده صحيح:

رواه المنذر بن النُّعمان الأفطس قال سمعت وهبـًا يحدِّث عن ابن عبَّاس – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – قال: قال رسول – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – به.

" قال لي معمَر اذهب فاسأله عن هذا الحديث "

ورواه عن المنذر بن النُّعمان الأفطس أربعةٌ، وهم:

١ – عبد الرَّزَّاق الصَّنعاني.

٢ – هشام بن يوسف الصَّنعاني.

٣– معتمر بن سليمان.

٤ – محمَّد بن الحسن بن أَتَش[1] الصَّنعاني.

فأمَّا طريق عبد الرَّزَّاق الصَّنعاني:

---

(١) جاء في توضيح المشتبه(١/٢٧٥): أَتَش: فردٌ معاصرٌ لعبد الرَّزَّاق.

قلت: جدة أَتَش بفتح أوله، والمثنَّاة فوق معاً، وآخره شينٌ معجمه، وقال بعضهم بمدِّ الهمزة، وصوَّبه بعضهم، ونقَّل بعضهم ثانيه مقصوراً، والمعروف الأوَّل، وأَتَش: معناه بالفارسية: النَّار٠٠٠٠ إلخ.

فأخرجها الإمام أحمد في مسنده(٥/ ٣٣-٣٤) برقم[٣٠٧٩] تحقيق الشَّيخ أحمد شاكر، والطَّبراني في الكبير(١١/ ٥٦) برقم[١١٠٢٩] دون أنْ يذكر قول معمر لعبد الرَّزَّاق، وتاريخ ابن عساكر (٦٣/ ٣٦٦) من طريق الإمام أحمد، والخلَّال في المنتخب من العلل للخلَّال(ص٦٥) برقم[١٤] دون أنْ يذكر قول معمر لعبد الرَّزَّاق وفي الجرح والتَّعديل لابن أبي حاتم(٨/ ٢٤٢) جاء الحديث موقوفاً ليس فيه قال رسول الله -ﷺ-[١].

٢- طريق هشام بن يوسف الصَّنعاني[٢]:

أخرجها يحيى بن معين عنه به، كما في رواية أبي بكر المروزي عنه، كما في كتاب" الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين الفوائد"(ص١٥٤-١٥٥)، برقم[٧٢].

٣- طريق معتمر بن سليمان[٣]:

أخرجها أبو يعلى في مسنده(٤/ ٣٠٥) برقم[٢٤١٥]، والحسن بن علي الجوهري في " فوائد منتقاة " (ق٢٨/ ٢) كما في السِّلسلة الصَّحيحة(٦/ ١/ ٦٥٧) للشَّيخ الألباني - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -.

زاد أبو يعلى: قال المعتمر: أظُنُّه قال: في الأعماق.

---

(١) قال الشَّيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في السِّلسلة الصَّحيحة(٦/١/٦٥٧) برقم[٢٧٨٢]: فلا أدري أسقط ذلك مِن بعض النُّسَّاخ، أو الرِّواية هكذا وقعت له، وعلى كلٍّ فالحديث مرفوعٌ يقيناً؛ للمصادر الَّتي رفعته، ولأنَّه في حكم المرفوع، فإنَّه من الأمور الغيبيَّة الَّتي لا مدخل للرَّأي فيها. إ هـ

(٢) الأبناوي أبو عبد الرَّحمن القاضي ثقة.

(٣) هو التيمي أبو محمد البصري ثقة.

٤- طريق محمد بن الحسن بن أَتَش:

أخرجها ابن عدي في الكامل(٦/ ٢١٨٤)، ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية(١ / ٣٠٦) برقم [٤٩١]، قال: حدَّثنا محمَّد بن الحسن بن محمَّد بن زياد ثنا علي بن بحر البري ثنا محمَّد بن الحسن ابن أَتَش الصَّنعاني به.

قلت: وهذا الحديث إسناده صحيح، فقد قال الهيثمي في مجمع الزَّوائد (١٠/ ٥٨): " رواه أبو يعلى والطَّبراني[١]، ورجاله رجال الصَّحيح، غير المنذر بن الأفطس، وهو ثقة ".

وقال الأمام أحمد كما في العلل للخلَّال(ص٦٥) برقم[١٤]:

" المنذر بن النُّعمان ثقةٌ صنعاني، ليس في حديثه حديثٌ مسندٌ غير هذا"[٢].

وقال ابن معين كما في الجرح والتَّعديل لابن أبي حاتم(٨ / ٢٤٣):

" المنذر بن النُّعمان الأفطس ثقة ". أه

وصحَّح هذا الحديث الشَّيخ أحمد شاكر كما تحقيقه للمسند(٥/ ٣٣) برقم[٣٠٧٩]، والشَّيخ الألباني في السِّلسلة الصَّحيحة(٦/ ١/ ٦٥٧) برقم[٢٧٨٢]، وشيخنا مقبل بن هادي الوادعي في الجامع الصَّحيح مِمَّا ليس في

---

(١) قال الشَّيخ أحمد شاكر في تحقيقه المسند(٥/٣٣): فاته أنْ ينسبه إلى المسند. أ هـ

(٢) قلت: كلمة الإمام أحمد هذه أشكلت عليَّ، هل هي إعلالٌ منه، أم لا؟.

فسألت شيخنا أبا الحسن – حفظة الله – عن قول الإمام أحمد هذا، فأجاب قائلاً: هذه العبارة ليس فيها إعلالٌ للحديث، وإنَّما فيها إشارةٌ إلى أنَّ هذا الرَّاوي ثقةٌ، مع قلَّة المسندات في حديثه.

وبنحوٍ من هذا أجاب شيخنا الدُّكتور سعد بن عبد الله الحُميِّد – حفظه الله – في سؤالٍ وجِّه له عبر الهاتف.

الصَّحيحين(٤/ ١٦١-١٦٢).

وأمَّا طريق محمَّد بن الحسن بن أَتَش ففي إسنادها ضعفٌ إلى المنذر بن النُّعمان الأفطس الصَّنعاني.

فقد قال ابن الجوزي في العلل المتناهية(١/ ٣٠٦) برقم[٤٩١]: وهذا الحديث لا يصح، فإنَّ محمَّد بن الحسن بن أَتَش مجروح،

قال: ابن حمَّاد:" هو متروك الحديث "، ومحمَّد بن الحسن بن محمَّد بن زياد قال فيه طلحة بن محمَّد بن جعفر: " كان يكذب ". إ ه

قلت: وقد ردَّ هذا التَّضعيف للحديث الشَّيخ الألباني في السِّلسلة الصَّحيحة(٦/ ١/ ٦٥٨) بقوله: " هذا التَّجريح لا قيمة له البتَّه ".

و ذلك ... أنَّهما لم يتفرَّدا بالحديث ...، وهو في مسند أحمد بسندٍ صحيح، ...، وأَتَش لا يبلغ أمره أنْ يُترك، فإنَّه وثَّقه جماعةٌ، منهم أبو حاتم ... .

ومثله محمَّد بن الحسن بن محمَّد بن زياد، قال فيه الذَّهبي، والعسقلاني: "هو صدوق، أخطأ في حقِّه من كذَّبه، ولكنَّه ما هو بعمدة ". إ ه بتصرُّف.

وقد فصَّلت القول فيما ذكره ابن الجوزي من كلامٍ حول تضعيف الحديث في فصل الشُّبهات، عند الشُّبهة الأولى، فيراجع.

فصل

شبهات حول الحديث والرّدُ عليها

الشُبهة الأولى:

تضعيف ابن الجوزي للحديث، حيث قال في كتاب العلل المتناهية(١/ ٣٠٦)/ رقم(٤٩١): " هذا حديثٌ لا يصح، فإنَّ محمَّد بن الحسن بن أَتَش مجروح، قال: ابن حمَّاد: " هو متروك "، ومحمَّد بن الحسن بن زياد قال فيه طلحة بن محمَّد بن جعفر: " كان يكذب ". أ هـ

الجواب:

لو سُلِّم بصحَّة قول ابن الجوزي في تضعيف الحديث من هذه الطَّريق، فإنَّ هذا يكون تضعيف لطريقٍ واحدةٍ من طرق الحديث، كما هو معلومٌ ممَّا سبق من تخريج طرق الحديث، فإنَّه قد رواه عن المنذر بن النُّعمان الأفطس، غير محمَّد بن الحسن ابن أَتَش، ثلاثةٌ من الرواة، هم:

١-عبد الرَّزَّاق الصَّنعاني. ٢- هشام بن يوسف الصَّنعاني. ٣- معتمر بن سليمان التَّيمي.

وهؤلاء الثَّلاثة كلُّهم ثقاتٌ مشهورون، فبقي الحديث صحيحـًا سالمـًا من الطَّعن بضعف الرُّواة من هذه الوجوه الثَّلاثة.

وأمَّا الطَّريق الَّتي طعن فيها ابن الجوزي بصحَّة الحديث، والَّتي في سندها ابن أَتَش، ومحمَّد بن الحسن بن محمَّد بن زياد؛ إنْ نفعت، وإلَّا ما ضرَّت.

أضِف إلى ذلك أنَّه قد وُجِد مَن وثَّق ابن أَتَش، كأبي زرعة الرَّازي، وأبي حاتم الرَّازي، وصالح بن محمَّد جَزَرة، فتجريح مَن جرَحه، مُقَابَلٌ بتعديل مَن عدلَّه.

وهاك أقوال أهل الجرح والتَّعديل فيه:

أبو زرعة الرَّازي قال فيه: ثقة، كما في الجرح والتَّعديل(٧/ ترجمة رقم١٢٥٢).

وقال ابن عدي في الكامل(٦/ ٢١٨٤): قال لنا ابن حمَّاد: هو متروك، أظُنُّه ذكره عن أحمد ابن شعيب النَّسائي.

وقال ابن معين: لم أكتُب عنه شيئـًا. كما في سؤالات ابن الجُنَيد برقم[٧٦٠]، (ص١٤٢).

وقال النَّسائي: متروك. كما في الضُّعفاء والمتروكين(ص٥٦٢).

وقال الدَّارقطني: ليس بالقوي. كما في الضُّعفاء برقم(٤٧٤).

وقال أبو العرب القيرواني: قال أحمد ابن صالح: هو ثقة.

ثمَّ قال: وكلام النَّسائي فيه مردود؛ لأنَّ أحمد، وعليَّ بن المديني، لا يرويان إلَّا عن مقبول، مع قول أحمد بن صالح فيه[1].

وذكره ابن حبَّان في الثِّقات(٩/ ٦٥٩).

قال النَّسائي: ليس بثقة.

---

(١) وينظر: تهذيب التَّهذيب(٣/ ٥٤٠).

وفي الميزان(٣/ ٥١٦): قال أحمد: محمَّد بن الحسن بن أَتَش مِن الفُرْس مِن القدريَّة الكبار[١].

وقال الأزدي: متروك الحديث.

نقلاً من الضُّعفاء والمتروكين لابن الجوزي[٢](٣/ ٥٠) برقم(٢٩٤١).

وقال أبو حاتمٍ الرَّازي: ثقة. كما في تهذيب الكمال، وتهذيب التَّهذيب، والميزان.

قلت: فالذي يظهر من خلال الوقوف على كلام أهل العلم في ابن أَتَش: أنَّ قول ابن حماد وهو الدولابي يرجع إلى كلام الإمام النَّسائي فيه.

والغالب أنَّ مَن قيل فيه متروكٌ، أنَّ سبب ذلك هو رداءة الحفظ، وفُحْش الغلط في الرِّواية، وإنْ كان قد وُجِد مَن كان سبب التَّرك له الفسق[٣]، **وهاك ما يدل على ذلك من أقوال أهل العلم**:

أوَّلاً: قال أبو موسى محمد بن مثنى: سمعت ابن مهدي يقول:

" النَّاس ثلاثة: رجلٌ حافظٌ متقن، فهذا لا يُختَلف فيه، وآخَر يهم، والغالب على حديثه الصِّحَّة، فهذا لا يُترَك، وآخَر يَهِم، والغالب على حديثه الوهم، فهذا يُترَك حديثه"[٤].

---

(١) الضُّعفاء للعُقيلي(ص١٦٠٨).

(٢) فائدة: قال الحافظ الذَّهبي(١/١٦): مِن عيوب كتابه يرُدَّ الجرح، ويسكُت عن التَّوثيق. إهـ

قلت: وهو الحاصل هنا.

(٣) نحو التُّهمة بالكذب، أو أنْ يكون الرَّاوي صاحب بدعةٍ يدعوا إلى بدعته. ينظر: الشَّفاء لشيخنا أبي الحسن – وفَّقه الله –.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل(٢/ ٣٨) و شرح العلل لابن رجب(١/١٠٩).

(١) وقال الوليد ابن شجاع: سمعت الأشجعي يذكر عن سفيان الثَّوري قال: ليس يكاد يفلت مِن الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرَّجل الحفظ فهو حافظ، وإنْ غلط، وإذا كان الغالب عليه الغلط تُرِك "[١].

ونقل الرَّبيع بن سليمان عن الشَّافعي أنَّه قال: " من كثُر غلطُه مِن المحدِّثين، ولم يكن له أصل كتابٍ صحيح، لم يُقبَل حديثُه، كما يكون مَن أكثر الغلط في الشَّهادة، لم تُقبَل شهادتُه "[٢].

وقال إسحاق ابن منصور:" قلت لأحمد: متى يُترَكُ حديث الرَّجل؟ قال: إذا كان الغالب عليه الخطأ "[٣].

وجاء في ترجمة عمرو بن شبيب المُسْلِي المذحجي الكوفي من سير الذَّهبي: قال ابن حبَّان: " كان شيخًا صالحًا صدوقا، ولكنَّه كان يخطئ كثيراً، حتَّى خرج عن حدِّ الاحتجاج به إذا انفرد، على قلَّة روايته ".

فتعقَّبه الذَّهبي بقوله:

" هذا فيه تناقضٌ؛ فالصَّدوق لا يكثر خطؤه، والكثير الخطأ مع القلَّة هو المتروك "[٤]. أهـ

ثانيًا: قال أحمد بن سنان: " كان ابن مهدي لا يترك حديث الرَّجل إلَّا رجلاً مُتَّهما

---

(١) ينظر: الكفاية(ص٢٢٧- ٢٢٨)، وشرح العلل لابن رجب(١/١١٠).

(٢) ينظر: الرِّسالة(ص٣٨٢)، رقم(١٠٤٤)، شرح علل التِّرمذي لابن رجب(١/١١٠).

(٣) ينظر: الكفاية(ص٢٢٧)، شرح العلل لابن رجب(١/١١٣).

(٤) ينظر: السِّير(٩/٤٢٩).

بالكذب، أو رجلاً الغالب عليه الغلط "[١].

وقال ابن أبي حاتم حدَّثني أبي عن أحمد الدَّورقي نا ابن مهدي قال: قيل لشعبة: متى يترك حديث الرَّجل؟ قال: إذا حدَّث عن المعروفين، مالا يَعْرِفُ المعروفون، وإذا أكثر الغلط، وإذا اُتُّهم بالكذب، وإذا روى حديثًا غلطًا، مجتمعًا عليه، فلم يتَّهم نفسه، فيتركه طرح حديثه، وما كان غير ذلك فاروا عنه "[٢].

وقال التِّرمذي: " فكلُّ مَن كان متَّهمًا في الحديث بالكذب، أو كان مغفَّلاً، يُخطئ الكثير، فالَّذي اختاره أكثر أهل الحديث مِن الأئمَّة أنْ لا يُشتَغل بالرِّواية عنه "[٣].

ثالثًا: سئل شعبة: حديث مَن يُترَك ؟ قال: مَن يكذب في الحديث، ومَن يُكثر الغلط، ومَن يخطئ في حديثٍ مجتمع عليه، فيُقيم على غلطه، ولا يرجع، ومَن روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون"[٤].

رابعًا: قال أبو بكر بن خلَّاد: سمعت ابن مهدي يقول: " ثلاثةٌ لا يُؤخذ عنهم: المتَّهم بالكذب، وصاحب بدعة يدعوا إلى بدعته، والرَّجل الغالب عليه الوهم والغلط "[٥].

وقال إسحاق بن عيسى: سمعت ابن المبارك يقول: " يكتب الحديث إلَّا عن

---

(١) ينظر: شرح العلل لابن رجب(١/١٠٩).

(٢) الجرح والتَّعديل(١/٣١-٣٢).

(٣) ينظر: شرح علل التِّرمذي(١/٧٨).

(٤) ينظر: المجروحين لابن حبَّان(١/٧٧، ٧٩)، شرح العلل(١/١١١).

(٥) ينظر: شرح العلل لابن رجب(١/١١٠).

أربعة: غلَّاطٌ لا يرجع، وكذَّاب، وصاحب هوى يدعوا إلى بدعته، ورجل لا يحفظ، فيُحدِّث مِن حفظه "[١].

و قال الحسين بن منصور أبوعلي السُّلمي النِّيسابوري: " سُئل أحمد عمَّن يكتب حديثه؟ فقال: عن النَّاس كلِّهم، إلَّا عن ثلاثة: صاحب هوىً يدعوا إليه أو كذَّاب، أو رجلٌ يغلط في الحديث، فيُرَدُّ عليه، فلا يقبل"[٢].

قلت: فظهر بهذا أنَّ كلمة متروك، هي من ألفاظ الجرح الشَّديدة، لكنَّها جرحٌ مجمل[٣]، والله أعلم؛ لأنَّه لا يُدرى هل طعن الإمام النَّسائي فيه بسبب سوء حفظه، وفحش غلطه في الرِّواية، أو لطعنٍ في عدالته مِن جهة الفسق، أو الكذب في الرِّواية أو البدعة.

قال شيخنا أبوالحسن المأربي في الشِّفاء (ص٥٢٣) في ضابط الجرح المجمل: " واعلم أنَّ الجرح يكون مجملاً إذا لم يُعلَم ما سببُه، وهل هو جرح في الحفظ، أم جرح في العدالة ". أهـ

وأمَّا قول النَّسائي: " ليس بثقة "، فهذا جرحٌ شديد أيضـًا.

قال الحافظ في التَّهذيب(٤/ ٣٤٧): " **لفظ " ليس بثقة "** في الاصطلاح توجب الضَّعف الشَّديد" أهـ.

وقال العلَّامة المعلِّمي اليماني في التَّنكيل(١/ ٧٠): " إذا قيل" ليس بثقةٍ، ولا

---

(١) ينظر: الكامل لابن عدي(١/١٦١)، شرح العلل لابن رجب(١/١١٠).

(٢) ينظر: الكفاية(ص٢٢٨)، شرح العلل لابن رجب(١/١١٠).

(٣) ينظر: إتحاف النَّبيل لشيخنا أبي الحسن – وفَّقه الله – السُّؤال رقم(٧٣).

مأمون " تعني الجرح الشَّديد، فإنْ اقتصر على" ليس بثقة "، فالمتبادر الجرح، ولكنْ إذا كان هناك ما يُشعِر بأنَّها استعملت في المعنى الآخِر حُمِلَت عليه " أهـ

فائدة: قال العلامة المعلمي رحمة الله(١/ ٧٠): " كلمة " ليس بثقة " حقيقتها اللُّغويَّة نفي أنْ يكون بحيث يقال له " ثقة "، ولا مانع من استعمالها بهذا المعنى"[١]. أ

وهل هي جرح مجمل أم مفسر ؟

الصَّواب أنَّها جرحٌ مجمل، كما هو صنيع الخطيب البغدادي - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -.

قال العلَّامة المعلِّمي في التَّنكيل(١/ ٧٠): " وقد ذكرها الخطيب في" الكفاية " في أمثلة الجرح غير مفسَّر.

وإلى هذا ذهب شيخنا أبو الحسن – وفَّقه الله -، حيث قال -: " إنَّ قولهم في الرَّاوي: " فلانٌ ليس بثقة " جرحٌ شديد، لكنَّه جرحٌ مجملٌ، غير مفسَّر؛ لأنَّ الباحث لا يدري ما السَّبب في عدم ثقة الرَّاوي؟ هل بسبب شدَّة تخليطه، مع ثبوت عدالته، أم بسبب غلوِّه في بدعةٍ، ونصرته لها، أم بسبب سرقته الحديث، وكذبه، كلُّ هذه أسبابٌ يحتملها اللَّفظ .."[٢]. اهـ

فائدة:

قال الحافظ الذَّهبي – رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في السِّير(٥/ ٣٧-٣٨) ترجمة أبي صالح باذام مولى أمِّ هاني:

---

(١) ينظر استعمالات أهل العلم لهذه الكلمة في كتاب شيخنا أبي الحسن – حفظه الله – شفاء العليل(ص٢١٤-٢١٥).

(٢) شفاء العليل(ص٤٥١).

إنَّ النَّسائي لا يقول " ليس بثقة" في رجلٍ مخرَّجٍ في كتابه ". أ هـ

وأمَّا قول الدارقطني: " ليس بالقوي "، فهذا نفيٌ للدَّرجة الكاملة من القوَّة.

قال العلَّامة المعلِّمي اليماني: " كلمة " ليس بقوي " تنافي القوَّة مطلقـًا، وإنْ لم تثبت الضَّعف مطلقـًا، وكلمة " ليس بالقوي " إنَّما تنفي الدَّرجة الكاملة من القوَّة "[١].

وقال العلَّامة الألباني – رَحِمَهُ ٱللَّهُ –: " إنَّ ثمَّة فرقـًا أيضـًا بين قول الحافظ " ليس بالقوي "، وقوله " ليس بقوي "، فإنَّ هذا ينفي عنه مطلق القوَّة، فهو يساوي قوله " ضعيف "، وليس كذلك قوله الأوَّل " ليس بالقوي "، فإنَّه ينفي نوعـًا خاصًّـا من القوَّة، وهي قوَّة الحفَّاظ الأثبات"[٢]. أهـ

وقال الشيخ الألباني – رَحِمَهُ ٱللَّهُ – في النَّصيحة(ص٩٢): " في قول الدَّارقطني " ليس بالقوي"، هذا يعني أنَّه وسطٌ حسن الحديث. أهـ

وقال شيخنا أبو الحسن – حفظه الله – في التفرقة بينهما: " فكلُّ ما دخل عليه الألف واللَّام كان أهون وأخفَّ في الجرح، وإنْ كان الجميع في الأصل ألفاظُ تليين، وتجرح، وأحيانـًا ترِد لنفي الكمال والله أعلم "[٣].

وهذا اللَّفظ أيضـًا جرحٌ مجمل[٤].

وأمَّا قول الحافظ ابن معين – رَحِمَهُ ٱللَّهُ –: " لم أكتُبْ عنه شيئـًا " قد يلزم منه

---

(١) التَّنكيل(١/٢٣٢).

(٢) السِّلسلة الصَّحيحة(٢/١٣).

(٣) شفاء العليل(ص٤٨٤).

(٤) ينظر: شفاء العليل(ص٥٢٣).

الجرح، وقد لا يلزم منه الجرح أصلاً، فإنَّ عدم الكتابة عن الشَّيخ يحتمل أنْ يكون سببُ ذلك شدَّة تخليط الشَّيخ، أو كذبه أو بدعته، أو فسقه، وقد يكون لأنَّ الشيخ ليس على شرط التَّلميذ الَّذي لا يروي إلَّا عن ثقة، ولا يلزم من ذلك أنْ يكون الشَّيخ متروكـًا، كما أنَّه قد يكون عدم الكتابة عن الشَّيخ لوجود مَن هو أشهر منه، وأعلى إسناداً، وإنْ كان الشَّيخ ثقة، أو أنَّه لم يدرك زمنه[1].

فعلى هذا تكون هذه اللَّفظة جرحٌ مجمل- والله أعلم -.

وأمَّا قول الأزدي: " متروك الحديث " فهذا ممَّا تفرَّد بنقله ابن الجوزي عنه، ولم ينقله الذَّهبي في الميزان، ولا ابن عدي في الكامل، كما أنِّي لم أقف عليه في كتابه المخزون في علوم الحديث.

وقد ذكر محقق كتاب الضَّعفاء والمتروكين لابن الجوزي(ص" أ ك"): أنه انفرد بنقل بعض الجرح عن أهل العلم". أ هـ

ولعلَّ هذا منها - والله أعلم -.

وعلى فرض ثبوت هذا الجرح منه في ابن أَتَش، فهو مسبوقٌ بالنَّسائي، ولو انفرد بهذا التَّجريح، ولم يسبق إليه؛ لرُدَّ منه؛ لأنَّه هو بنفسه مجروح.

والقاعدة عند العلماء: " أنَّ الجرح الصَّادر مِن المجروح، لا يُلتفَت إليه، إلَّا إذا كان الجارح إمامـًا له عناية بهذا الشَّأن، وقد خلا الرَّاوي المجروح عن التَّوثيق، ولم

(١) ينظر: شفاء العليل(ص٣٣١).

تظهر قرينةٌ تدلُّ على تحامل الجارح في جرحه[١] "اهـ

هذا بالإضافة إلى أنَّه مسرفٌ في الجرح.

قال الحافظ ابن حجر – رَحِمَهُ ٱللَّهُ –: " لا عبرة بقول الأزدي؛ لأنَّه هو ضعيف، فكيف يُعتمَد في تضعيف الثِّقات "[٢].

وقال أيضـًا في التَّهذيب(١/ ٣٢)، ترجمة أحمد بن شبيب الحبطي: ".....، بل الأزدي غير مرضي ".

وقال العلَّامة المعلمي – رَحِمَهُ ٱللَّهُ –: " أبو الفتح محمَّد بن حسين الأزدي ليس في نفسه بعمدة، حتَّى لقد اتَّهموه بوضع الحديث "[٣].

وقال الحافظ الذَّهبي: " أبو الفتح الأزدي يُسرِف في الجرح "[٤].

وقال أيضـًا: " لا يُلتفَت إلى قول الأزدي؛ فإنَّ في لسانه في الجرح رهقـًا "[٥].

وقال الشَّيخ الألباني – رَحِمَهُ ٱللَّهُ –: " عنده تشدُّدٌ في التَّضعيف، نبَّه على ذلك الذَّهبي نفسه في بعض التَّراجم"[٦].

وقال أيضـًا: " لا يُقبَل جرحه، لا سيَّما عند المخالفة "[٧].

---

(١) ينظر: ضوابط الجرح والتَّعديل للشيخ عبداللَّطيف آل عبدالعزيز(ص٥٤).

(٢) هدي السَّاري(٣٨٦).

(٣) التَّنكيل(١/٤٧٦).

(٤) الميزان(١ / ٨).

(٥) المرجع السَّابق(١/٦١).

(٦) السِّلسلة الصَّحيحة(١/١/٥٥٤).

(٧) السِّلسلة الضَّعيفة(٤/٨٥).

وأمَّا قول أبي العرب القيرواني: " وكلام النَّسائي فيه غير مقبول؛ لأنَّ أحمد وعلي بن المديني لا يرويان إلَّا عن مقبول، مع قول أحمد بن صالح فيه " أهـ

قلت: هذا فيه نظرٌ من وجوه :

أوَّلها: أنَّ علي بن المديني لم يرو عن ابن أَتَش، وإنَّما الَّذي يروي عنه هو عليُّ بن صالح بن رستم الرَّازي كما في تهذيب الكمال(٢٥/ ٥٦).

وكون أحمد وابن المديني لا يرويان إلَّا عن مقبولٍ، هكذا بإطلاق غير صحيح.

فقد قال ابن عبد الهادي في الصـــــَّارم المنكي في الـرَّدِّ على السُّبـكـــي(ص٢٨ – ٣٠) في الباب الأوَّل مناقشة حديث الشَّفاعة الأول:

" رواية الإمام أحمد عن الثِّقة هو الغالب مِن فعله، والأكثر مِن عمله، كما هو المعروف من طريقة شعبة، ومالك، وعبدالرَّحمن بن مهدي، ويحيى القطَّان، وغيرهم، وقد يروي الإمام أحمد قليلاً في بعض الأحيان عن جماعةٍ نُسِبوا إلى الضَّعف، وقلَّة الضَّبط، وذلك على وجه الاعتبار والاستشهاد، لا على طريق الاحتجاج والاعتماد ...". أهـ

كما ذكره السَّخاوي في فتح المغيث(١/ ٢٩٣) فيمن لا يروي إلَّا عن ثقةٍ، إلَّا في النَّادر أيضـًا.

وهـاك جماعـةً مِن الضُّعفـاء الَّذين روى عنـهم الإمـام أحمـد قد ذكـرهـم ابن عبد الهادي في الصـَّارم المنكي في الرَّدِّ على السُّبكي (ص٢٨-٣٠).

إثر جوابه على من قال إنَّ الإمام أحمد لا يروي إلَّا عن ثقة، حيث قال:

" فالجواب أنْ يقال: رواية الإمام أحمد عن الثِّقة هو الغالب من فعله، والأكثر مِن عمله، كما هو المعروف من طريقة شعبة، ومالك، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطَّان، وغيرهم، وقد يروي الإمام أحمد قليلاً في بعض الأحيان عن جماعةٍ نُسِبوا إلى الضَّعف، وقلَّة الضَّبط، وذلك على وجه الاعتبار والاستشهاد، لا على طريق الاحتجاج والاعتماد، مثل روايته عن:

عامر بن صالح الزُّبيري، ومحمَّد بن قاسم الأسدي، وعمر بن هارون البلخي، وعلي بن عاصم الواسطي، وإبراهيم بن أبي اللَّيث صاحب الأشجعي، ويحيى بن يزيد بن عبد الملك النَّوفلي، ونصر بن باب، وتليد بن سليمان الكوفي، وحسين بن حسن الأشقر، وأبي سعيد الصَّاغاني محمَّد بن ميسرة، ونحوهم ممن اشتهر الكلام فيهم.

وهكذا روايته عن موسى بن هلال إنْ صحَّت روايته عنه "[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السُّنَّة: " وشرطه في المسند: أنْ لا يروي عن المعرفين بالكذب عنده، وإنْ كان في ذلك ما هو ضعيف[2].

كما أنّه يروي في غير المسند عمن ليس بذاك.

فقد قال أبو موسى المديني في خصائص المسند (صـ١٤-١٥):

ولم يخرِّجْ إلَّا عمَّن ثبت عنده صدقه، وديانته، دون مَن طعن في أمانته ".

(١) أحالني على هذه الفائدة شيخنا عبدالله بن أحمد المرفدي.

(٢) نقلاً من الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة(ص٩٦).

... وقال العقيلي حدَّثنا عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن عبدالعزيز بن أبان، فقال: لم أُخرِّج عنه في المسند شيئـًا، قد أخرجت عنه على غير وجهٍ الحديث، لمَّا حدَّث بحديث المواقيت تركته". أهـ

فتبيَّن بهذا أنَّ الإمام أحمد - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - الغالب على شيوخه أنَّهم جياد، كما أنَّه لا يروي عن متروكٍ، أو متَّهم عنده.

وأمَّا مسألة رواية الإمام الَّذي عُرِف بالانتقاء في شيوخه إذا روى عن راوٍ هل يعد هذا توثيقـًا له، أم لا؟

هذه مسألةٌ خلافيَّةٌ بين أهل العلم ولي فيها رسالةٌ لطيفة – أسال الله أنْ يعينني على إتمامها ـ انتهيت فيها إلى التَّفصيل في المسالة؛ والتَّفصيل هو:

١- إذا لم يوجد في الرَّاوي جرحٌ، ولا تعديل، وسُمِّي، فهذا يُعَدُّ توثيقٌ له عند من روى عنه، وإذا لم يسمِّ، لا يُعَدُّ توثيقٌ على الصَّحيح.

٢- إنْ وجد أنَّ الَّذي روى عنه قد جرحه، تبيَّن أنَّ روايته عنه كانت على وجه الحكاية، فلا تكون توثيقـًا له.

٣- إنْ وجد أنَّ غيره قد جرحه جرحـًا أقوى ممَّا تقتضيه روايته عنه، ترجَّح الجرح، وإلَّا فظاهر روايته عنه التَّوثيق.

ففي سؤالات أبي داود لأحمد النص رقم(١٣٧): قال قلت لأحمد: " إذا روى يحيى أو عبد الرَّحمن بن مهدي عن رجلٍ مجهول، يُحتَجُّ بحديثه؟ قال: يُحتَجُّ بحديثه ". أهـ

وقال أبو زرعة: " مالك بن أنس إذا روى عن رجلٍ لا يُعرَف، فهو حجَّة "[١]. أهـ

وقال ابن أبي حاتم: " سألت أبي عن رواية الثِّقات عن رجلٍ غير ثقة، مِمَّا يُقَوِّيه؟ قال: إذا كان معروفًا بالضَّعف لم تُقَوِّه روايته عنه، وإن، كان مجهولاً نفعه رواية الثِّقة عنه ". أهـ

وقال سمعت أبي يقول: " إذا رأيت شعبة يحدِّث عن رجلٍ، فاعلم أنَّه ثقة،إلَّا نفراً بأعيانهم ". أهـ

وقال:" سألت أبا زرعة عن رواية الثِّقات عن الرَّجل مِمَّا يقوِّي حديثه؟ قال: إيْ لعمري "[٢]. أهـ

وهذا هو المنصوص عن الإمام أحمد كما ذكره ابن رجب - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في شرح العلل[٣].

وهذا الصَّنيع مال إليه الشَّيخان، وابن خزيمة، والحاكم، كما ذكر ذلك السَّخاوي[٤].

وكذا هو قول ابن عبد الهادي، وابن القيِّم، والسُّبكي، وابن حجر، والسَّخاوي، والشَّيخ المعلِّمي، والشَّيخ الألباني في أحد قوليه[٥]، والله أعلم.

---

(١) ينظر: شرح علل التِّرمذي لابن رجب(١/٨٠).

(٢) ينظر: شرح علل التِّرمذي(١/٨٦).

(٣) (١/٨٠).

(٤) فتح المغيث(١/٣١٣).

(٥) وممَّن تكلَّم في هذه المسألة من المعاصرين بشيءٍ من التَّوسُّع شيخنا أبي الحسن - حفظه الله -. ينظر: الإتحاف السُّؤال رقم(٧)، ورجَّح خلاف ما انتهيت إليه من تفصيل.

٢- ردُّ قول النَّسائي بالكلِّيَّة غير صحيح؛ لأنَّ القاعدة الَّتي اعتمد عليها - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - أنَّ الجرح إذا لم يُفَسَّر لا يُقبَل، ويكون العمل على التَّعديل[١]، وهذا إنَّما يطَّرد في الشَّاهد؛ لأنَّ القاضي يستفسر الجارح، كما يجب، فإذا أبى أنْ يفسِّر كان إباؤه موهنًا بجرحه.

وكون الرَّاوي إذا ثبت له منزلة الثِّقة، فلا يُزحزح عنها إلَّا بأمرٍ جلي، وهو تفسير الجرح، هذا يحمل على من اشتهر توثيقه.

قال العلامة المعلمي: " هذه القاعدة تظهر فيمن تظهر عدالته، ويُعدَّل تعديلاً معتمداً، وتمضي مدَّةٌ ثمَّ يجرح "[٢]أهـ

وأمَّا مَن اختلف في توثيقه وتجريحه، فلا تتنزَّلُ عليه هذه القاعدة؛ لأنَّ الجرح والتَّوثيق مُجمَلان، ولم يُعرَفْ سببهما، فلا يلزم من ذلك أنْ يُقدَّم التَّعديل، ويهدر الجرح المجمل، فالظَّاهر - والله أعلم - إمَّا أنْ يرجَّح إنْ أمكن التَّرجيح، أو يُجمَع بين القولين؛ **لأنَّ إهمال الجرح تمامًا فيه تسويةٌ بين التَّرجمة الَّتي اختُلِفَ فيها جرحًا وتعديلاً، وكان الجرح والتَّعديل مجملين، وبين التَّرجمة الَّتي لم يختلف فيها أصلاً، وليس فيها إلَّا التَّوثيق، وذلك لأمور منها:**

١) أنَّ الأصل في الأئمَّة الَّذين يتكلَّمون في الرُّواة أنَّهم أهل علم بأسباب الجرح، والطَّعن في الرُّواة، وإعمال قولهم إذا لم يكن هناك ما يدفعه أولى مِن إهماله.

---

(١) حكى هذا القول السَّخاوي عن المزِّي. ينظر فتح المغيث(١ / ٣٠٧).

(٢) التَّنكيل(١/٧٦).

٢) أنَّ ما اُشترط لأجله تفسير الجرح في جانب التَّجريح، هو موجودٌ أيضـًا في جانب التَّوثيق، بل هو أكثر، وأشهر[١].

٣) أنَّ هناك حالات، يوجد فيها تعديلٌ، لكن لا يُعتَدُّ بهذا التَّعديل ويُعمَل معها بالجرح المجمل، فمنها على سبيل المثال :

أ- إذا كان الموثِّق لِلرَّاوي لم يقصُد الحكم بثقة مَن عدلَّه.

ب- أنْ يكون الجرح متعلِّقـًا بالعدالة، والتَّعديل مطلق.

ت- أن يكون المعدِّل غير خبيرٍ بحال الرَّاوي، وإنَّما اعتمد على سبر ما بلغه من حديثه.

ث- أنْ يكون المعدِّل إنَّما اجتمع بالرَّاوي مدَّةً يسيرة؛ فعدَّله بناءً على أنَّه رأى أحاديثه مستقيمة، والجارح مِن أهل البلد.

ج- إذا خالف أحد المتساهلين في التَّوثيق أحدَ الأئمَّة المعتدلين.

ففي هذه الحالات يكون إعمال الجرح أولى من إعمال التَّوثيق، والله أعلم. أنظر التنكيل (١ / ٧٣- ٧٤) لعلامة المعلمي والإتحاف لشيخنا أبي الحسن السؤال رقم (١١٣، ٥٥، ٧٧، ١١٤)

ونظراً لوجود مثل هذه الاحتمالات في التَّوثيق، والتَّجريح المُجمَلين؛ قلنا بالجمع بين التَّعديل والتَّجريح[٢]، أو التَّرجيح إنْ أمكن.

---

(١) ينظر: التَّنكيل(١/٧٦)، والإتحاف لشيخنا أبي الحسن السُّؤال رقم(١١٤).

(٢) ينظر التنكيل(١/ ٧٣- ٧٤)، وإتحاف النَّبيل لشيخنا أبي الحسن السؤال رقم(٥٥،٧٧،١١٣،١١٤).

ولهذا يقول العلَّامة المعلِّمي اليماني - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -: " فالتَّحقيق أنَّ كُلاً مِن التَّعديل والتَّجريح الَّذي لم يُبَيَّن سببه، يحتمل وقوع الخلل فيه، والَّذي ينبغي أنْ يؤخذ به منهما، ما كان احتمال الخلل فيه أبعد من احتماله في الأخر، وهذا يختلف ويتفاوت باختلاف الوقائع، والنَّاظر في زماننا لا يكاد يتبيَّن له الفصل في ذلك إلَّا بالاستدلال بصنيع الأئمَّة كما إذا وجدنا البخاريَّ ومسلماً قد احتجَّا، أو أحدهما، براوٍ سبق ممَّن قبلهما فيه الجرح غير مفسَّر؛ فإنَّه يظهر لنا رجحان التَّعديل غالباً، وقس على ذلك ...، لكن ينبغي النَّظر في كيفيَّة رواية الشَّيخين عن الرَّجل، فقد يحتجَّان أو أحدهما بالرَّاوي في الشَّيء دون الشَّيء، وقد لا يحتجَّان به، وإنَّما يخرِّجان له ما تُوبِعَ عليه، ومن تتبَّع ذلك، وأنعم فيه النَّظر؛ علِم أنَّهما في الغالب لا يُهمِلان الجرح البتَّة، بل يحملانه على أمرٍ خاصٍّ، أو على لينٍ في الرَّاوي، لا يحُطُّه عن الصَّلاحيَّة به فيما ليس مظنَّة الخطأ، أو فيما تُوبِع عليه، ونحو ذلك، راجع الفصل التَّاسع من مقدمة فتح الباري"[1]. أهـ

و قال أيضاً:" ...، فأمَّا ماعدا ذلك المدار على التَّرجيح"[2].

قلت: فلهذا يكون القول الوسط في ابن أَتَش هو ما ذهب إليه الحافظ في التَّقريب وهو أنَّه: " صدوقٌ فيه لين، وهو من كبار القدريَّة". ونكون هنا قد جمعنا بين قول مَن أطلق توثيقه كأبي زرعة، وأحمد بن صالح، وأبي حاتم، وبين مَن جرحه بشدَّةٍ

(١) التنكيل(١/٧٣-٧٤).

(٢) المرجع السَّابق(١/٧٦)، وينظر(١/٧٧).

كالنَّسائي، والأزدي، وبين مَن توسَّط فيه أيضـًا كالدَّارقطني، والله أعلم.

وأمَّا كونه من كبار القدريَّة، فهذا لا يُوجِبُ ردَّ الحديث أيضـًا، إذا عُلِمَ صدقُه على قولٍ لأهل العلم، خلافا للجمهور؛ ففي الصَّحيح الاحتجاج بجماعةٍ من القدريَّة، والمرجئة، والشِّيعة، ممَّن عُلِم صدقهم[1].

وأمَّا تضعيف الحديث بمحمَّد بن الحسن بن محمَّد بن زياد بقول طلحة بن محمَّد بن جعفر:" كان يكذب "، فلي معه وقفةٌ، ومع ابن الجوزي، وهي كالآتي:

أ- تقدَّم معنا أنَّ مِن قواعد الجرح والتَّعديل أنَّه لا عبرة بجرح مجروحٍ، إذا عارض توثيق مُعتَبر، وطلحة بن محمَّد بن جعفر أبو القاسم الشَّاهد ذكره الخطيب في تاريخ بغداد(٩/ ٣٥١): قال فيه ابن أبي الفوارس: كان طلحة سيءَ الحال في الحديث، وكان يذهب إلى الاعتزال، ويدعوا إليه.

وقال الحسن بن محمَّد الخلَّال: طلحة بن محمَّد كان معتزليًّا، داعية، يجب ألَّا يُروَى عنه.

وقال الأزهري: طلحة صاحب ابن مجاهد: ضعيفٌ في روايته، وفي مذهبه.

فتبيَّن من حال طلحة أنَّه مجروح، فعلى هذا لا عبرة بجرحه هنا إنْ ثبت.

ب- أنَّه قد حصل وهمٌ لابن الجوزي في نقل جرح طلحة بن محمَّد بن جعفر في محمَّد بن الحسن بن محمَّد بن زياد، فإنَّ الَّذي تكلَّم فيه طلحة إنَّما هو

(١) ينظر: زاد المعاد لابن القيِّم(٥/٣٢٨)، وشرح علل التِّرمذي لابن رجب، والباعث الحثيث للشَّيخ أحمد شاكر.

محمَّد بن الحسن بن محمَّد بن زياد النَّقَّاش، فقد قال ابن الجوزي نفسه في كتابه الضُّعفاء والمتروكين(٣/ ٥٢): في ترجمة محمَّد بن الحسن بن محمَّد بن زياد النَّقَّاش، قال طلحة بن محمَّد بن جعفر: " كان النَّقَّاش يكذب ... إلخ.

لذلك قال الذَّهبي، وكذا ابن حجر العسقلاني، كما في اللِّسان (٧/ ٨١) برقم(٦٦٧٣): " محمَّد بن الحسن بن محمَّد بن زياد عن علي بن بحر بن بَرِّى ...، فذكر حديثاً في فضل عدن هو صدوقٌ، أخطأ في حقِّه مَن كذَّبه، وما هو بعمدة ". أهـ

وقد أجاب العلَّامة الألباني عن هذا الطَّعن في الحديث بقوله: " في هذا التَّجريح لا قيمة له البتَّة، **وذلك من وجهين:**

الأوَّل: أنَّهما لم يتفرَّدا بالحديث، كما قدَّمنا، ومِن العجيب الغريب أنْ يخفى ذلك على ابن الجوزي، أو على الأقلِّ بعضه ...، وهو في "مسند أحمد " بسندٍ صحيحٍ كما تقدَّم.

الآخَر: أنَّ ابن أَتَش لا يبلغ أمره أنْ يترك؛ فإنَّه قد وثَّقه جمعٌ، منهم أبو حاتم، ومخالفة ابن حمَّاد- وهو الدُّولابي مؤلِّف الكنى – متكلَّمٌ فيه[1] كما في الميزان،

---

(١) قال ابن عدي في الكامل(٧/٢٤٨٢): ابن حمَّاد متَّهمٌ فيما قاله في نعيم بن حمَّاد؛ لصلابته في أهل الرَّأي، وقال الدَّارقطني كما في سؤالات حمزة السَّهمي(ص١١٥) برقم(٨٣): تكلَّموا فيه ما يتبيَّن من أمره إلَّا خيراً . أهـ وقال ابن يونس: كان الدُّولابي مِن أهل صنعة الحديث، حسن التَّصنيف، وله بالحديث معرفة، وكان يضعَّف ينظر: مختصر تاريخ دمشق(٢١/٢٦٧).

وقال ابن خلِّكان كما في وفيات الأعيان(٤/٣٥٢): كان عالماً بالحديث، والأخبار، والتَّواريخ.

وقال مسلمة بن القاسم كما في اللِّسان(٥/٤٢): ...، كان مقدَّماً في العلم، والرِّواية، ومعرفة الأخبار.

قال فيه الحافظ: صدوقٌ يخطئ كثيراً، وقد تتبَّع ابن عدي ما أخطأ فيه، وقال: باقي حديثه مستقيم.

واللِّسان، فتجريحه لا ينهض لمعارضة توثيق أبي حاتم، ولا سيَّما وهذا معدود من المتشدِّدين، وكذلك يقال عن قول الأزدي فيه مثل قول الدُّولابي، فإنَّه مطعونٌ فيه.

نعم قد وافقهما النَّسائي، كما في التَّهذيب، لكن ردَّ على ذلك الحافظ أحمد بن صالح، فقال: هو ثقةٌ، وكلام النَّسائي فيه غير مقبول.

قال الحافظ عقبه: لأنَّ أحمد، وعليَّ بن المديني لا يرويان إلَّا عن مقبول، مع قول أحمد بن صالحٍ فيه.

ولذلك قال الحافظ في التَّقريب: " صدوقٌ، فيه لين ".

ومثلُه محمَّد بن الحسن بن زياد، قال فيه الذَّهبي والعسقلاني:

هو صدوقٌ، أخطأ في حقٍّه من كذَّبه، لكن ما هو بعمدة ". أهـ

قلت: وعلى ما في هذا الإسناد مِن ضعفٍ، فإنَّه يصلح في المتابعات، والله أعلم.

تنبيه: لم أقف على قول أبي حاتم بتوثيق محمَّد بن الحسن بن أَتَش في المطبوع من الجرح والتَّعديل[1]، ففي(٧/ الترجمة ١٢٥٢):

" قال عبد الرَّحمن بن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن محمَّد بن الحسن بن أَتَش؟ فقال: ثقة ". أهـ فقط.

والحافظ في التَّهذيب لم يُنبِّه على ذلك، ولم ينقل كلام أبي زرعة هذا، وكذا مَن قبله المِزِّي، إلَّا أنَّ الذَّهبي في الميزان(٣/ ٥١٦) نقل توثيق أبي زرعة، وأبي حاتم معًا لابن أَتَش.

---

(١) ولا في المستخرج من كلامه في العلل، ولا في غيره أيضاً.

فدلَّ هذا على أنَّ توثيق أبي حاتم في ابن أَتَش ثابتٌ عنه، فيحتمل أنْ يكون في نسخةٍ أخرى مِن الجرح والتَّعديل، أو في كتابٍ آخَرَ له، أو أنَّه سقط من المطبوع، والله أعلم بالصَّواب.

فظهر بهذا أهميَّة رجوع الباحث إلى أصول الكتب؛ حتَّى يتأكَّد من صحَّة نقل الأقوال في الجرح والتَّعديل؛ لأنَّ المتأخِّرين يقع منهم شيءٌ من التَّصرُّف، والرِّوايةُ بالمعنى، وإغفالٌ لبعض الأقوال في الجرح والتَّعديل.

وفي حالتنا هذه وقع إغفال قول في التَّعديل لأحد الأئمَّة؛ ومِن المعلوم أنَّ الأئمَّة منهم المتشدِّد، والمعتدل، والمتساهل؛ فلذلك لابُدَّ مِن تحرير صحَّة نسبة القول إلى قائله، بالرُّجوع إلى مصادره الأصليَّة؛ لأنَّ له تأثيراً في الحكم على الرَّاوي، والله أعلم.

الشُبهة الثانية:

الانقطاع بين وهب بن منبّه وابن عبَّاس ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ـ:

قال الشَّيخ طارق بن عوض الله- حفظه الله- في تحقيقه لكتاب المنتخب من العلل للخلال(ص٦٥– ٦٦): لكنَّ العلَّة - والله أعلم - هي الانقطاع بين وهب بن منبِّه، وابن عبَّاس[1] فقد قال ابن معين: " لم يسمع وهبٌ من جابرٍ شيئـًا ".

راجع تهذيب الكمال(٣ / ١٤٠) ...، فعَدَمُ سماعه من ابن عبَّاسٍ أولى؛ ذلك أنَّ ابن عبَّاسٍ مات قبل جابر، فقد مات ابن عبَّاسٍ سنة (٦٨ه)، بينما مات جابر بعد(٧٠ه)، وما زال الأئمَّة يستدلُّون بمثل هذا على انتفاء السَّماع. راجع" ردع الجاني"(ص٢١٨).

الجـــواب:

أولاً: إنَّ دعوى الشَّيخ طارق بن عوض الله- حفظه الله تعالى – الانقطاع بين وهب وابن عبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - باطلةٌ من أساسها فضلاً، عن انقطاعٍ بين وهبٍ، وجابر بن عبد الله - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -؛ وذلك لما يلي:

١-تنصيص الإمام مسلم بن الحجَّاج - رَحِمَهُ اللَّهُ - في كتابه الكُنى والأسماء على

(١) وأيضاً ممَّن يضعِّف هذا الحديث الشَّيخ مصطفى العدوي – حفظه الله - فقد سئل عنه، فقال: في إسناده نظر؛ ولذلك لم يذكره في كتاب فضائل الصَّحابة، عند ذكره لفضائل اليمن.
والشَّيخان - حفظهما الله تعالى - لهما جهودٍ طيِّبة في خدمة السُّنَّة، والدِّفاع عن حملتها.

سماع وهب بن منبِّه، وجابرٍ، وابن عبَّاسٍ - رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ -، وهذا النَّصُّ عزيزٌ جدًّا، وقفت عليه بعد طول بحثٍ، وتنقيبٍ في كتب العلل، والتَّراجم، والتَّواريخ، وما يلحق بها من كتب أهل العلم في هذا الباب؛ ونصُّ كلامه - رَحِمَهُٱللَّهُ -:

" أبو عبد الله وهب بن منبِّه بن كامل بن سِيْج الصَّنعاني سمع جابر بن عبد الله وابن عبَّاس ". إهـ من الكنى والأسماء للإمام مسلم بن الحجَّاج - رَحِمَهُٱللَّهُ -(١/ برقم١٨١٩).

والمُثبَت مقدَّمٌ على النَّافي، كما هو معلوم عند أهل الفن.

٢- ذكر صاحب تاريخ مدينة صنعاء أحمد بن عبد الله الرَّازي (٤٦٠ هـ): أنَّ وهب بن المنبِّه صحب ابن عبَّاس - رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا - ثلاث عشرة سنة، وقيل غير ذلك.

إهـ(صـ٤١٨، ٤١٩).

٣- ذكر الحافظ المِزِّي في تهذيب الكمال(٣/ ١٤٠) أنَّه جاء بإسنادٍ صحيحٍ عند ابن خزيمة أنَّ وهبًا سأل جابر بن عبدالله.إهـ بتصرُّف

قلت: وعلى فرض ثبوت هذا الحديث، فيكون هذا نصٌّ على لُقِي، وإمكان سماع وهب بن منبِّه من جابر بن عبد الله - *f* -، وقد اعتمده المزِّي- رَحِمَهُٱللَّهُ-[1].

٤-ثبوت اللُّقي بينهما، فقد أثبته ابن عساكر، كما في تاريخ دمشق(٦٣/ ٣٦٦).

ثانيًا: أنَّ ما استدلَّ به الشَّيخ - حفظه الله - في إعلال الحديث[2] بالانقطاع هي

---

(١) وفي إثبات السَّماع بهذا الإسناد بعينه أخذٌ وردٌّ - والله أعلم -. ينظر تهذيب التَّهذيب(١/٣١٦).

(٢) بقوله: إنَّ ابن عبَّاسٍ - رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ - مات قبل جابر- رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ -، فقد مات ابن عبَّاسٍ سنة (٦٨)، بينما مات جابر بعد سنة(٧٠)، وما زال الأئمَّة يستدلُّون بمثل هذا على انتفاء السَّماع.

طريقةٌ من طرق الإعلال الصَّحيحة، **ولكنَّها لا تتنزَّل على حديثنا هذا لأمرين اثنين:**

الأوَّل: أنَّ استدلال الأئمَّة بمثل هذه الطَّريقة محلُّه إذا لم ينصَّ على السَّماع إمامٌ مُعتبَر، أمَّا وقد نصَّ إمامٌ مُعتبَرٌ، فلا يلتفت لمثل هذا الإعلال والله أعلم.

ثانيـًا: وعلى فرض عدم التَّنصيص على السَّماع مِن إمامٍ مُعتبَر، فيمكن أنْ يؤخذ بهذه الطَّريقة عند عدم معرفة إمكان اللِّقاء.

وفي حديثنا هذا قد نصَّ ابن عساكرٍ، وغيره، على أنَّ وهب بن منبِّه لقي ابن عبَّاسٍ، وجابر، وذكر جماعةٌ غيرهم منهم أبو هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -[1].

ثالثـًا: يُرَدُّ عليه- حفظه الله تعالى – أنَّ أبا هريرة مات سنة(٦٠ هـ) قبل جابرٍ، وابن عبَّاس – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، ولم يستنكر أحدٌ سماع وهب بن منبِّه من أبي هريرة – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، إلَّا ما جاء عن الذَّهبيِّ في السِّير(٤/ ٥٤٥)، بقوله: " أخذ من ابَّن عباسٍ، وأبي هريرة إنْ صحَّ". إهـ

فكيف يُستنكَر سماعه من ابن عبَّاس، وجابرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وهما متأخِّرا الوفاة عنه .

رابعـًا: أنَّ وهب بن منبِّه لم يُعرَف بالتَّدليس، ولا الإرسال الخفي - فيما أعلم -، فعنعنته تُحمَل على السَّماع في هذه الحالة على الصَّحيح من أقوال أهل العلم .

قال الحافظ ابن حجر في رسالته كشف الستر(ص١٩): " تحمل العنعنة في جميع الإسناد على الاتِّصال في حالة عدم التَّدليس فيه، ولا إرسال خفي". أهـ

---

(١) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر(٦٣/٣٦٦).

خامسـًا: أنَّ مَن نظر بين وفاة ابن عبَّاس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - سنة(٦٠)، وولادة وهب بن منبِّه سنة(٣٤)، يجِد أنَّ إمكان اللُّقي والسَّماع متوفِّر، على شرط مسلم إذا لم ينتقده إمامٌ مطَّلع.

سادسـًا: أنَّ الأئمَّة ذكروا في كتب التَّراجم أنَّ وهب بن منبِّه روى عن ابن عبَّاس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، ولم ينفي أحدٌ سماعه منه، وإنْ كانت كلمة **"روى"** في ذاتها لا تدُلُّ على السَّماع[1]، لكنَّ الأصل فيها هنا السَّماع، إلَّا أنْ يأتي في التَّرجمة أنَّ سماع فلانٍ من فلانٍ مرسل، أو ينتقد السَّماع إمامٌ مُعتَبر؛ ولذلك نراهم في كتب التَّراجم يقولون: روى عن فلانٍ، وفلان، وروى عن فلانٍ بواسطة فلان، أو مرسلاً.

فهذا يدلُّ على سماعه مِن الأوَّل مباشرة، ومن الأخَر بواسطة.

وإنْ كان الأمر فيه احتمال، لكنَّ الاحتمال الرَّاجح الراجِع إلى صنيعهم يُعمَل به، كما سيأتي ذلك من كلام العلَّامة المعلِّمي، وغيره من أهل الشَّأن والله علم[2].

على أنَّ هذه الرِّواية تكون في الجملة كما نبَّه على ذلك الحافظ العلائي - رَحِمَهُ اللَّهُ - في رسالة رفع الإشكال(ص٣١): حيث ذكر قول ابن أبي حاتم أنَّ عمر بن ثابت سمع أبا أيوب الأنصاري، يروي عنه الزُّهري وصفوان بن سليم – وذكر جماعة –، ثمَّ قال: سمعت أبي يقول ذلك.

---

(١) ينظر: لغة المحدِّث للشَّيخ طارق بن عوض الله - حفظه الله -(ص٢٣٥-٢٣٦).

(٢) ينظر: إتحاف النَّبيل لشيخنا أبي الحسن المأربي - حفظه الله تعالى -(١/٢٣- ٢٣٦).

قال العلائي:" فهذا أبو حاتم الرَّازي - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - يذكر رواية حفص بن سليم عن عمر بن ثابت في الجملة". إهـ

وفي إكمال تهذيب الكمال(٨/ ٣١٤) ترجمة عبد الملك بن أبي سليمان، قال مغلطاي: " وذكر المزِّي روايته عن أنس بن مالك، الرِّواية المُشعِرة عنده بالاتِّصال ". إهـ

قلت: ونصَّ قول المزِّي في تهذيب الكمال(١٨/ ٣٢٣): روى عن أنس بن مالك ". إهـ

وقال العلَّامة المعلِّمي في الأنوار الكاشفة(ص١٢٦): " و عادة أهل الحديث أنْ يقولوا: " روى فلانٌ عن فلانٍ، وروى عنه فلان"، ولو لم يكن المروي إلَّا روايةً واحدة ... ". إهـ

سابعًا: أنَّ الشيخ طارق - حفظه الله تعالى - لم يُسبَق من أحدٍ من الأئمَّة المُعتبَرين إلى نفي سماع وهبٍ من ابن عبَّاسٍ - رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا - فيما أعلم.

ثامنًا: أنَّ الإمام الخلَّال عندما نقل كلام الإمام أحمد - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - على هذا الحديث لم يذكر هذه العلَّة.

والإمام أحمد ممَّن يشترط في الاتِّصال سماع الرَّاوي من شيخه؛ فدلَّ هذا على بطلانها، والله أعلم.

قال ابن رجب في شرح العلل(١/ ٣٦٧-٣٦٨) دلَّ كلام أحمد وأبي زرعه وأبي حاتم على أنَّ الاتِّصال لا يثبُت إلَّا بثبوت التَّصريح بالسَّماع، وهذا أضيق من قول ابن

المديني، والبخاري، فإنَّ المحكي عنهما: أنَّه يعتبر أحد أمرين: إمَّا السَّماع، وإمَّا اللِّقاء، وأحمد، ومن تبعه، عندهم لابدَّ من ثبوت السَّماع، ويدلُّ على أنَّ مرادهم أنَّ أحمد قال: " ابن سيرين لم يجئ عنه سماعٌ من ابن عبَّاس".

الشُبهة الثالثة

قال الشَّيخ طارق- حفظه الله- في تحقيقه للمنتخب من العلل للخلَّال :" ولم يخرِّج له الشَّيخان إلَّا عن أخيه همَّام بن منبِّه، ولم يُخَرِّجا له عن صحابي ".

الجواب:

هذا القول مردودٌ عليه – حفظه الله تعالى –؛ فإنَّ كون الشَّيخين لم يخرِّجا له إلَّا عن أخيه همَّام، ولم يخرِّجا له عن صحابي، لا يلزم منه أنَّ وهبَ بن منبِّه لم يسمع من ابن عبَّاس – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا –، فقد قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة – رَحِمَهُ اللَّهُ –: " مجرد عدم تخريج الشَّيخين للراوي، لا يُوجِب ردَّ حديثه "[1]. إه

وذلك لأمور:

الأوَّل: أنَّ الشَّيخين لم يستوعبا شرطهما، فضلاً عن الصَّحيح من الأحاديث، وكلامهما في كتب المصطلح معروفٌ في ذلك، فقد قال السَّخاوي في فتح المغيث(١/ ٣٣-٣٤): " وبالجملة فكتابهما أصحُّ كتب الحديث(و) لكنَّهما(لم يعمَّاه) أي: لم يستوعبا كلَّ الصَّحيح في كتابيهما، بل لو قيل: إنَّهما لم يستوعبا مشروطهما، لكان موجَّهـًا، وقد صرَّح كلٌّ منها بعدم الاستيعاب.

فقال البخاري فيما رويناه من طريق إبراهيم بن معقل عنه: " ما أدخلت في كتابي الجامع إلَّا ما صحَّ، وتركت من الصِّحاح خشية أنْ يطول الكتاب ".

---

(١) مجموع الفتاوى(٢٤/ ٣٥١).

وقال مسلم: إنَّما أخرجتُ هذا الكتاب، وقلت هو صحاحٌ، ولم أقُل إنَّ ما لم أخرِّجه من الحديث فيه ضعف ". إهـ

الثَّاني: أن عدم الإخراج للراوي في الصحيحين يقع اتِّفاقًا من غير قصد كما وقع لهنَّاد بن السَّرِي مع الإمام البخاري.

ثالثًا: أنْ يكون الشَّيخين، أو أحدهما، سمع من عدَّةٍ من أقران هذا الرَّاوي ما يغنيهما عن الرِّواية عنه، كما وقع لأبي داود الطَّيالسي مع الإمام البخاري، فإنَّ الإمام البخاريَّ قد سمع من التَّبوذكي، والقعنبي، وعفَّان بن مسلم الصَّفار، وهؤلاء شاركوا الطَّيالسي في السَّماع من بعض شيوخه، وجامعوا الكتب السِّتَّة يتحرَّون علوَّ الإسناد والاختصار، ولا ينزلون إلَّا لحاجة.

قال العلَّامة المعلِّمي اليماني - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -: وهو يرُدُّ تضعيف محمَّد بن علي بن الحسن بن شقيق؛ بكون الشَّيخين أعرضا عنه: " ليس هذا بشيء، مِن شأنهما في الصَّحيح أنْ يتطلَّبا العلوَّ، ما وجدوا إليه سبيلاً، ولا يرضيان بالنُّزول إلَّا أنْ يتَّفق لهما حديثٌ صحيحٌ تشتدُّ الحاجة إلى ذكره في الصَّحيح، ولا يقع لهما إلَّا بنزول. فلم يتَّفق لهما ذلك هنا، وهذا الرَّجل سنُّه قريبٌ مِن سنِّهما، فروايتهما عنه نزول، ...؛ ولهذا لم يلتفت المحقِّقون إلى عدم إخراجها، فلم يعُدُّوا عدم إخراجهما الحديث دليلاً على عدم صحَّته، ولا عدم إخراجها للرَّجل دليلاً على لينه"[1].

رابعًا: نظر الشَّيخان إلى حال مَن روى عمَّن لم يخرِّجا له مِن كثرةٍ، أو قلَّةٍ

(١) التَّنكيل(١/٤٦٣).

المُلازمة له، أو كونه مِن أثبت النَّاس لحديثه أو لا، أو كونه بلديَّه أو لا، إلى غير ذلك من الأمور الدَّقيقة الَّتي لا يراعيها إلَّا مَن كان في مكانتهما في هذا الشَّأن.

قال العلَّامة طاهر بن صالح الجزائري في كتابه توجيه النَّظر إلى أصول الأثر(٢/ ٧٢٨): " وهنا أمرٌ ينبغي الانتباه له، وهو أنَّ بعض العلماء يظُنُّون أنَّ صاحبي الصَّحيحين يكتفيان في التَّصحيح بمجرَّد النَّظر إلى حال الرَّاوي في العدالة، والضَّبط، وعدم الإرسال، من غير نظرٍ إلى غير ذلك، وليس الأمر كما يظُنُّون، بل ينظرون مع ذلك إلى حال مَن روى عنه، في كثرة ملازمته له، أو قلَّتها، أو كونه من بلده ممارساً لحديثه، أو غريباً عن بلد مَن أخذ عنه، إلى غير ذلك من الأمور المُهِمَّة الغامضة، الَّتي لا يشعر بها إلَّا مَن أمعن النَّظر فيها، مع البراعة في الحديث وأصوله". إه

الثَّاني: كون الشَّيخين لم يخرِّجا له عن صحابي، فلعل غيرهما قد أخرجا له عن الصَّحابة، بل عن ابن عبَّاس نفسه[1] لكن يبقى السؤال هل صح ذلك الحديث أم لم يصح وهل العلة هي عدم سماع وهب من ابن عباس أم غيرها هذا هو محل البحث .

ثالثاً: ومِمَّا يضعِّف هذه العلَّة أنَّه قد صرَّح أحد هذين الشَّيخين، وهو مسلمٌ – رَحِمَهُ ٱللَّهُ –، بسماع وهب من ابن عبَّاس – رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا –، كما في كتاب الكُنى والأسماء(١ / برقم ١٨١٩) بقوله:

" أبو عبد الله وهب بن منبِّه بن كامل بن سيج الصَّنعاني، سمع جابر بن عبد الله،

(١) كما في مسند أحمد(١/٣٥٧)، والتِّرمذي برقم(٢٢٥٦)، والنَّسائي(٧/١٩٥-١٩٦)، وأبي داود(٣/١٨٨)، برقم(٢٨٥)، وينظر: صحيح سنن أبي داود لشيخ الألباني (٨/٢١٣—٢١٥)، وكذا ينظر المسند(١/٣٢٢).

وابن عبَّاس" . إهـ

وبنحو من هذا الجواب ردَّ الإمام النَّووي على مَن أنكر سماع محمَّد بن سيرين من عمران بن حصين، فقال: لا يلزم مِن كون ابن سيرين لم يصرِّح بالسَّماع من عمران، ولا روى له البخاريُّ عنه شيئـًا ألَّا يكون سمِع منه، بل هو معدودٌ فيمن سمع منه[1]. اهـ

(١) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج(١١/١٦٢).

الشُبهة الرَّابعة

الطَعن في وهب بن منبّه، وذلك يتمثل في أمرين:

أوَّلهما: تضعيف الفلَّاس له.

ثانيهما: روايته الإسرائيليَّات، وأخذ الصَّحابة عنه.

الجواب:

أمَّا تضعيف الفلَّاس لوهب بن منبِّه، فهو مقابَلٌ بتوثيق الحفَّاظ له، كأبي زرعة، والنَّسائي، فقد قالوا فيه: ثقة، كما في الجرح والتعديل[١].

وقال العجلي: تابعيٌّ ثقة[٢].

وذكره ابن حبان في الثِّقات[٣].

وقد اعتمد الحافظ توثيق مَن وثَّقه، ولم يعبَأ بتضعيف الفلَّاس له[٤]، فقال في

---

(١) (٩/ رقم١١٠).

(٢) الثِّقات برقم(١٥٦٦).

(٣) االثِّقات(٥/٤٧٨).

(٤) أنَّه جرحٌ مجمل، مقابل بتوثيق جماعةٍ من الأئمَّة المعتَبرَين، ولا يلزم من كون المجرِّح عارفاً بأسباب الجرح، واختلافات العلماء، أنْ يقبل قوله في الجرح مجملاً مطلقاً، دون بيان سببه وتفسيره؛ لأنَّه يحتمل أنْ يكون قد غفل، أو ترجَّح عنده ما لا يوافق عليه، كما أنَّه قد يحتمل أنَّه لم يقصد الجرح، وإنَّما هي فلتة لسانٍ عند الغضب، أو على سبيل المزاح، أو قد يستند المجرِّح إلى شيوع خبرٍ، قد يكون أصله كذبه فاجرة، كما قد يكون مستند المجرِّح إلى خبر واحدٍ يراه ثقةً، وهو عند غيره ليس بثقة، كما أنَّه قد يكون مستند المجرِّح في جرحه على اجتهادٍ يحتمل الخطأ.

فإذا تبيَّن هذا؛ لا يُقبَل الجرح فيمن قد اتَّفق على تعديله، إلَّا حيث يكون مفسَّراً مبيَّناً مثبتاً مشروحاً، بحيث لا يمكن دفعه، إلَّا بنسبة المجرِّح إلى تعمُّد الكذب، أو أنَّ المعدِّل لو اطَّلع عليه لجرحه به، ولم يعدِّله، فما كان هذا

التقريب: ثقة.

وقال الذَّهبيُّ في " وكان ثقةً، صدوقـًا، كثير النَّقل من كتب الاسرائيليَّات، وقال: وضعَّفه الفلَّاس وحده، ووثَّقه جماعة[1].

وأما أخذه من الاسرائيليَّات، فهو مشهورٌ عنه.

وأمَّا أخذ الصَّحابة الإسرائيليَّات منه، فقد ردَّه العلَّامة المعلِّمي اليماني - رَحِمَهُ ٱللَّهُ

حاله فلا ريب أنَّ العمل فيه على الجرح، وإنْ كثر المعدِّلون شريطة أنْ يكون الجرح قادحاً، وأمَّا ما عدا ذلك فالتَّرجيح، أو الجمع بين أقوال أهل العلم، والله أعلم.

فقد قال العلَّامة المعلِّمي اليماني في التَّنكيل(١/٧٤ – ٧٥): " وقول الجارح العارف بالأسباب، والاختلاف، ليس بعدل، أو فاسق، أو ضعيف، أو ليس بشيء، أو ليس بثقة، هل يجب أنْ يكون إلَّا عن علمٍ بسببٍ مُوجِبٍ للجرح إجماعا؟ أو لا يحتمل أنْ يكون جهل، أو غفل، أو ترجَّح عنده ما لا نوافقه عليه؟ أو ليس في كلِّ مذهبٍ اختلافٌ بين فقهائه، بما يوجب الفسق؟ فإنْ بيَّن السَّبب، فقال مثلاً: قاذف، أو قال المحدِّث: كذَّاب، أو يدَّعي السَّماع ممَّن لم يسمع منه، أفليس إذا كان المتكلِّم فيه راوياً قد لا يكون المتكلِّم قاصداً الجرح، وإنَّما هي فلتة لسانٍ عند ثورة الغضب، أو كلمةٌ قصد بها غير ظاهرها، بقرينة الغضب؟ أو لم يختلف النَّاس في بعض الكلمات، أقذْفٌ هي، أم لا ؟ حتَّى أنَّ فقهاء المذهب الواحد قد يختلفون في بعضها، أو ليس قد يستند الجارح إلى شيوع خبرٍ، قد يكون أصله كذْبَةً فاجرة، أو قرينةً واهية، كما في قصَّة الإفك ؟ وقد يستند المحدِّث إلى خبر واحدٍ، يراه ثقة، وهو عند غيره غير ثقة، أو ليس قد يبني المحدِّث كلمة " كذَّاب "، أو" يضع الحديث "، أو"يدَّعي السَّماع ممَّن لم يسمع منه "، على اجتهادٍ يحتمل الخطأ؟ فإنْ فصَّل الجارح القذف، أفليس قد يكون القذف لمستحقِّه؟ أو ليس قد يكون فلتةَ لسانٍ، عند ثورة غضب، كما وقع من محمَّد بن الزَّبير، أو من أبي الزَّبير محمد بن مسلم بن تدرس على ما رواه أبو داود الطَّاليسي عن شعبة، وكما وقع من أبي حصين عثمان بن عاصم، فيما ذكره وكيعٌ، وإن كانت الحكاية منقطعة ؟ إذا تدبَّرت هذا؛ علمت أنَّه لا يستقيم ...، إلَّا حيث يكون الجرح مبيَّناً مفسَّراً مثبتاً مشروحاً، بحيث لا يظهر دفعه إلَّا بنسبة الجارح إلى تعمُّد الكذب، ويظهر أنَّ المعدِّل لو وقف عليه لما عدَّل، فما كان هكذا فلا ريب أنَّ العمل فيه على الجرح، وإن كثُر المعدِّلون، وأمَّا ما دون ذلك، فعلى ما تقدَّم في القضية الأولى. إ هـ

(١) الميزان(٤/٣٥٢–٣٥٣).

-، كما في الأنوار الكاشفة(ص٩٧)، حيث قال: " أمَّا وهب بن منبِّه فَوُلِد في الإسلام سنة(٣٤ هـ)، وأدرك بعض الصَّحابة، ولم يُعرَف أنَّ أحدا منهم سمع منه، أو حكى عنه، وإنَّما يُحكى عن من بعدهم ". إهـ

هذا أخر ما وقفت عليه من الشُّبهات الواردة في الطَّعن في هذا الحديث والله أعلم.

تمَّت الرِّسالة، وآخِر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله وسلم على نبيِّنا محمَّدٍ، وآله، وأصحابه أجمعين، ومَن تَبِعهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

انتهى من إعادة تبيضها:

هشام بن فضل بن عبدالرَّحمن النَّورجي

٢/ شعبان/ ١٤٣٠ هـ

فهرسة الموضوعات

مقدِّمة الشَّيخ نعمان بن عبد الكريم الوتر - حفظه الله -..... ٥
مقدمة الشيخ الدكتور : ٦ محمد بن سعيد العدني حفظه الله ٦
مقدمة المؤلف ٨
فصل في التَّعريف" بعَدَن أَبْيَن" و"أَبْيَن" ١٤
فصل تخريج طرق الحديث ١٩
فصل شبهات حول الحديث والرَّدُّ عليها.....٢٣
الشُّبهة الأولى: ٢٣
الشُّبهة الثَّانية:.....٤٤
الشُّبهة الثَّالثة ٥٠
الشُّبهة الرَّابعة.....٥٤
فهرسة الموضوعات.....٥٧